الأمم المتحدة

A/55/74*

الجمعية العامة

Distr.: General
12 June 2000
Arabic Only
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

البنود ٢٠ (أ) و ٣١ و ٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ٦١ (ب) و ٨٨ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ (أ) و (ج) و (د)، و ٩٧ (أ) و (ب) و (د) و (هـ)، و ٩٨ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١١٠ من القائمة الأولية**

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات: جمعية الأمم المتحدة للألفية

المسائل المتصلة بالإعلام

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

مسائل السياسة القطاعية

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع؛ التنمية الثقافية؛ الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** A/55/50.

050700 200600 00-51352 (A)

البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ اتفاقية التنوع البيولوجي؛ توفير مياه الشرب والمرافق الصحية؛ موالاة تنفيذ برامج عمل التنمية المستدامة في البلدان النامية الجزرية الصغيرة؛ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

العولمة والاعتماد المتبادل

النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن الحادي والعشرين"

رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رفق هذا إعلان مؤتمر قمة الجنوب وبرنامج عمل هافانا اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة السبعة والسبعين المنعقد في هافانا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (انظر المرفقين).

وأرجو، باسم مجموعة السبعة والسبعين، أن تعمم الوثائق الختامية لمؤتمر قمة الجنوب لمجموعة السبعة والسبعين بوصفها من وثائق مؤتمر الألفية وجمعية الألفية اللذين سيُعقدا قريبا، وذلك في إطار البنود ٢٠ (أ) و ٣١ و ٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ٦١ (ب) و ٨٨ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ (أ) و (ج) و (د)، و ٩٧ (أ) و (ب) و (د) و (هـ)، و ٩٨ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١١٠ من القائمة الأولية.

(توقيع) آرثر سي. آي مبانيفو
السفير
الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة السبعة والسبعين

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

إعلان مؤتمر قمة الجنوب

١. إننا نحن رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، اقتناعاً منا تماماً بالحاجة الماسة إلى العمل في ظل وحدة قوية تحقيقاً للمقصد الرئيسي المتوخى من العمل على إيجاد عالم ينعم بالسلم والازدهار، قد اجتمعنا هنا في هافانا، في أول قمة من نوعها للجنوب، عُقدت في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٢. وإننا ما زلنا ملتزمين تماماً بروح مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي ساعدت بلداننا، منذ نشأة المجموعة في أوائل الستينات، على التزام نهج عمل مشترك وبناء من أجل حماية مصالحنا الجماعية وتعزيزها، وتحقيق التعاون الدولي الحقيقي من أجل التنمية. وإننا، في سياق هذا الحدث التاريخي، نؤكد مجدداً التزامنا بالمبادئ والأهداف التي اهتدت بها المجموعة منذ البداية. كذلك فإننا نعيد تكريس أنفسنا لمسألة تعزيز وحدة المجموعة وتضامنها في السعي إلى تحقيق أهدافها المعلنة ولتمتين الدور التي هي مدعوة إلى أدائه في العلاقات الاقتصادية الدولية.

٣. وإننا مقتنعون تماماً بأنه لا مندوحة حقاً عن أن نجتمع هنا في بداية الألفية الجديدة، وهي مرحلة دقيقة في التاريخ الإنساني المعاصر، لكي نفكر في الحالة الاقتصادية العالمية التي تتغير بسرعة ونناقش التحديات الناشئة التي تواجه الجنوب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ونلتمس حلولاً لها. وقد اجتمعنا معاً أيضاً ونحن مقتنعون تماماً بأننا في حاجة، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، إلى العمل بشكل حاسم لرسم مستقبل أفضل لبلداننا وشعوبنا وإلى العمل على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكون عادلاً وديمقراطياً.

٤. ونحن نؤكد من جديد أننا نهتدي في مساعينا بجميع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وبالاحترام التام لمبادئ القانون الدولي. وتحقيقاً لذلك، فإننا نرفع لواء مبادئ سيادة الدول وتساويها في هذه السيادة وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة؛ واتخاذ تدابير فعالة من أجل قمع الأفعال العدوانية أو الانتهاكات الأخرى للسلام، والتشجيع على تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية بطريقة لا تعرض السلم والأمن الدوليين والعدل للخطر؛ والامتناع في العلاقات الدولية عن

التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلاً ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة؛ وتطوير العلاقات الودية على أساس احترام مبادئ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب؛ وتحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية، وعلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

٥. ونؤكد على أنه يجب عدم استخدام عملية العولمة والترابط من أجل إضعاف أو إعادة تفسير المبادئ المذكورة أعلاه، التي لا تزال تشكل أساساً للعلاقات الودية والسلمية فيما بين الدول وأساساً لحل المنازعات والصراعات بالوسائل السلمية. وفضلاً عن ذلك، فإننا نشدد على أن هذه المبادئ تلهمنا للالتزام تماماً بإقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدلاً وإنصافاً يتيح الأمن للجميع ويتيح فرصاً متنامية للنهوض بمستوى معيشتهم.

٦. وإننا ملتزمون بنظام عالمي يرتكز على سيادة القانون وعلى الديمقراطية في عملية صنع القرارات وعلى الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يعكس النظام العالمي الجديد هذه المبادئ.

٧. ونشدد على أن التنمية هي أفضل مساهمة في السلم، وأن كليهما يُبنيان معاً. إن التنمية هي عملية متواصلة وليس لها حدود عشوائية. ونحن نعمل من خلالها من أجل ازدهار شعوبنا ورفاهها. إن الأولوية القصوى بالنسبة إلينا هي الخروج من التخلف، الأمر الذي يترتب عليه استئصال الجوع والأمية والأمراض والفقر. ولئن كانت هذه المسؤولية تقع في المقام الأول على عاتقنا نحن، فإننا نحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة، باتباع نهج شامل ومتعدد الأبعاد لمساعدتنا على التخلص من هذه البلايا وإقامة علاقات اقتصادية دولية تقوم على العدل والمساواة. إن التنمية من أجل رفاه شعوبنا ستظل دوما محور عمل مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونحن نكرس أنفسنا مجدداً لتحقيق هذه الغاية. ونعترف بحق البلدان النامية، ممارسة

لسيادتها ومع عدم التدخل في شؤونها الداخلية، في اختيار درب التنمية وفقاً لأولوياتها وأهدافها الوطنية. غير أننا قلقون للغاية من أن التعاون الدولي من أجل التنمية لم يحظ بالاهتمام الواجب على جدول أعمال المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. ونظراً لهدفنا المعلن، فإننا ندعو بالتالي المجتمع الدولي في فجر الألفية الجديدة إلى إيلاء الأولوية للبرنامج الإنمائي للبلدان النامية واعتماد إجراءات حازمة ستساعدها على تخطي العقبات التي تعترض سبيل أهدافها الإنمائية.

٨. في هذا السياق، ومع ملاحظة الترابط بين الأمم وتباين مستويات التطور البشري في أنحاء العالم، نؤكد الحاجة إلى نظام إنساني عالمي جديد يرمي إلى قلب التفاوتات المتزايدة بين الفقراء والأغنياء، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، من خلال تعزيز النمو القائم على المساواة، واستئصال الفقر وتوسيع العمالة الإنتاجية وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة والتكامل الاجتماعي. وعليه، فإننا نتعهد بالعمل معاً على مواجهة هذه التحديات بما يعود بالمنافع على شعوبنا كافة.

٩. ونلاحظ أن اقتصادات بلدان الجنوب قد واجهت في العقود الأخيرة عوامل خارجية عملت على الحدّ من تحقيق الإمكانات الاقتصادية للجنوب. وقد أثر ذلك سلباً على التجارة الخارجية وتدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية وغيرها من أشكال الاستثمارات. فلا بد إذن من التشجيع على إجراء حوار بين الشمال والجنوب بروح من الشراكة والمنفعة المتبادلة والترابط الحقيقي تسريعاً لإزالة هذه القيود.

١٠. إننا على اقتناع تام بضرورة إيجاد روح جديدة من التعاون الدولي، استناداً إلى مبدأ تحقيق منافع مشتركة، وعلى أساس المسؤوليات المشتركة، ولكن المتمايزة، بين البلدان النامية والبلدان الصناعية. ونتفق في الرأي على أنه لا بد في سبيل ذلك من العمل على إيجاد حلول جماعية وسلمية للمشكلات العالمية التي تواجه عالم اليوم، ويتطلب ذلك وضع آليات محددة تضمن مشاركة الجنوب مشاركة كاملة وفعالة، وعلى قدم المساواة، في اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي. وعليه، فلا بد للآلية الدولية التي يتم من خلالها وضع المعايير العالمية واتخاذ الإجراءات أن تكفل تمكين بلدان الجنوب من المشاركة على قدم المساواة في القرارات التي تخصها هي بالذات.

وعلى وجه الخصوص، يجب على مؤسسات التدبير الاقتصادي أن تشجع على اتخاذ القرارات بمشاركة واسعة، وهو أمر لا غنى عنه إذا ما أردنا إيجاد اقتصاد سياسي عالمي أكثر إنصافاً. وفي هذا السياق من الترابط، نؤكد ضرورة وضع تدابير عاجلة لجعل الآليات القائمة أكثر شفافية وشمولية وتشاركيه وتفاعلية وأوسع قاعدة. وكذلك، فعلى الصعيد الوطني، نلاحظ أيضاً أن الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية تتطلب شراكة حقيقية تكون أكثر شمولية وتشاركيه وتضم جميع الجهات التي تكون لها مصلحة فيها بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

١١. وتلاحظ بقلق أن بلدان الجنوب لم تتمكن من تقاسم منافع العولمة على قدم المساواة مع البلدان المتقدمة النمو وأنها استثنيت من مزايا هذه العملية. ولقد اشتدت حدة التضارب والاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة فيما يتصل بالتعاون الدولي، مما زاد الهوة اتساعاً بين البلدان النامية والبلدان الصناعية. ومما يقلقنا أيضاً أنه، في إطار الهوة المتزايدة بين الشمال والجنوب، ما برحت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تتدهور في أقل البلدان نمواً. وبالاضافة إلى ذلك، لا تزال الفوارق في الدخل واسعة في البلدان؛ والاقصاء الاجتماعي والتفاوت منتشران؛ وقد ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر. وينبغي اتخاذ اجراءات عاجلة لتلبية احتياجات الأغلبيات الساحقة من السكان، وخاصة النساء والأطفال، المجبرين على العيش في فقر مدقع، وإذا لم يحدث هذا، فإن العولمة لن تقدم حلولاً دائمة للمشاكل الأساسية المطروحة على البلدان النامية. وبالنسبة لمعظمنا، تظل الزراعة عماد اقتصاداتنا، علماً أن أغلبية سكاننا ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية؛ ولقد أغفلتهم العولمة، ويجب أن تفي بحاجاتهم.

١٢. ونحن قلقون إزاء المشاكل المالية الحادة التي يواجهها كثير من بلداننا، من جراء الجانب النظامي لعدم الاستقرار المالي، والمشاكل المرتبطة بالتقلب المفرط في تدفقات رأس المال القصيرة الأجل، وانعدام آلية ملائمة لضبط ورصد هذه التدفقات، وأيضاً الأموال الاحتياطية والمؤسسات ذات الفعالية المالية العالية. وإن هذا الوضع يستلزم التعجيل بإدخال اصلاح أساسي في البنية المالية الدولية، وجعلها أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية وأفضل استجابة لحل مشاكل التنمية. كما أنها تستوجب

وضع برنامج واضح يتجاوز مجرد توقي الأزمات ويتضمن اجراءات التصدي لمشاكل الموارد المالية والتجارة والتكنولوجيا والتنمية، المترابطة على الصعيد الدولي. وإن عودة أسواق رأس المال إلى ما يبدو أنه وضعاً سوياً بعد الأزمات الأخيرة ينبغي ألا يحملنا على الرضا.

١٣. وحتى البلدان النامية التي لها أسواق مالية محدودة أو ليست لها تلك الأسواق تعاني معاناة شديدة من التقلبات المالية ومن العدوى من جراء أسعار السلع الأساسية المنخفضة بسبب تناقص الطلب على السلع الأساسية، والاضطراب المتلازم في الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية، وإرجاء الاستثمار، مما يضعف جدياً وضعها الاقتصادي الشامل وقدرتها على النمو. ورغم أن العدوى المالية في تلك البلدان ليست لها عواقب نظامية، فإن اقتصاداتها متأثرة تأثراً شديداً، ولذلك فإننا ندعو المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى اتخاذ اجراءات ملائمة وفي الوقت المناسب لمساعدتها.

١٤. وينبغي للأونكتاد، باعتبارها جهة وصل في إطار منظومة الأمم المتحدة لأغراض المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات الموارد المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، أن تواصل بحث تلك المسائل وتكوين توافق للآراء من أجل إعادة صياغة السياسات والاختيارات المتعلقة بالعولمة من منظور إنمائي. ونعيد التأكيد بقوة على التزامنا بالولاية المنوطة بالأونكتاد في بانكوك من أجل المساهمة في العملية الجارية لإدخال اصلاحات على المؤسسات المالية الدولية.

١٥. ونعترف بحاجة بلداننا إلى مواصلة جهودها المبذولة في سبيل الاصلاحات الاقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة. ونحث أيضاً البلدان المتقدمة النمو على مراعاة الأثر السلبي المحتمل لسياساتها الاقتصادية والمالية والضريبية الداخلية على البلدان النامية وعلى أن تطبق تدابير تستشعر فيها احتياجات ومصالح الجنوب.

١٦. لقد بات العالم مترابطاً أكثر من أي وقت مضى. إن استمرار الفقر والحرمان واستفحالهما في الجنوب يشكل خطراً كاملاً على أمن العالم وازدهاره. ونرحب في هذا السياق المبادرة الداعية إلى إنشاء صندوق التضامن العالمي ونشجع الدول الأعضاء على ما تبذله من جهود في سبيل إنشائه. ونؤكد أهمية هذا الصندوق في الإسهام في الجهود الرامية إلى استئصال الفقر.

١٧. وندعو إلى إعادة الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في النمو والتنمية الاقتصاديين لبلدان الجنوب. ونصر على ضرورة وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها في التنفيذ التام والفوري للأحكام المتعلقة بمعاملة صادرات البلدان النامية من منتجات وخدمات معاملة خاصة وتفاضلية، كما نصر على ضرورة تعزيز نظام الأفضليات التجارية، الذي ينبغي له أيضا أن يلبي احتياجات أقل البلدان نمواً وأن يعالج القضايا التي ينفرد بها عدد من البلدان النامية الصغيرة، مراعيا في الوقت ذاته ما تعانيه من مشاكل من حيث قابليتها للتعرض للمخاطر واحتمال تهميشها في الاقتصاد العالمي. ونحث على إيلاء الأولوية لتحرير قطاعات الخدمات التي تحظى فيها البلدان النامية بالميزة النسبية. وفي هذا الشأن، ينبغي معالجة المسألة الأساسية المتمثلة في حرية حركة الأشخاص الطبيعيين وتنقلهم معالجة وافية.

١٨. ونلاحظ مع القلق أن تحرير التجارة الدولية لم يأت بمنافع على البلدان النامية كافة. وتدعو الحاجة إلى إعادة الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال مشاركة البلدان النامية مشاركة تامة، ووضع أحكام اتفاقات جولة أوروغواي موضع التنفيذ الكامل وبأمانة وبروحها الصحيحة، والتصدي الفعال لهواجس البلدان النامية فيما يتعلق بالتنفيذ. ونؤكد مبدأ العضوية الشاملة في منظمة التجارة العالمية وندعو إلى تعجيل خطى عملية الانضمام دون مشروطيات سياسية. ونحث أعضاء المنظمة المذكورة كافة على الامتناع عن فرض مطالب تعجيزية على البلدان النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة المذكورة. ونقر بأن ثمة حاجة للمشاورات فيما بين البلدان النامية تعزيزا للمشاركة فيها.

١٩. ونرحب بالدعوة التي قدمتها دولة قطر لاستضافة المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، وندعو إلى المشاركة في هذا المؤتمر مشاركة فعالة تحقيقا لأهداف بلدان الجنوب وتعزيزا لمصالحها.

٢٠. ونؤكد الحاجة الملحة لتقويم أوجه الخلل في الاتفاقات الراهنة لمنظمة التجارة العالمية، لا سيما فيما يتعلق بحق البلدان النامية في ترويج صادراتها، التي تقلصت نتيجة إساءة استخدام تدابير حمائية كإجراءات مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، فضلا عن الحدود التعريفية القصوى والتعريفة الجمركية التصاعدية. إن الإسراع في التحرير الهادف لقطاع المنسوجات، ذي الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية، هو قضية هامة أخرى من قضايا الوصول إلى الأسواق ينبغي للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يعالجها على سبيل الأولوية. وندعو أيضا إلى إجراء المفاوضات المقررة بشأن الزراعة وفقا لأحكام المادة ٢٠ من الاتفاق الخاص بالزراعة. وينبغي أن تكون الأهداف في مجال الزراعة إدخال هذا القطاع ضمن القواعد العادية لمنظمة التجارة العالمية. كما ندعو إلى التنفيذ التام والسريع للمقرر الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في مراكش بشأن التدابير المتصلة بما قد يكون لبرنامج الإصلاح من آثار سلبية على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وينبغي وضع اتفاقات منظمة التجارة العالمية موضع التنفيذ مع مراعاة ضرورة تمديد فترة تنفيذ اتفاقات معينة تطرح مشاكل بالنسبة للبلدان النامية. إن إعادة النظر في الاتفاق المتعلق بجوانب الحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، على نحو ما تنص عليه المادتان ٢٧ و٧١ من شأنه أن يجعلها أكثر تلبية لاحتياجات الجنوب وأن يكفل فرص وصول البلدان النامية إلى المعرفة والتكنولوجيات بشروط تفضيلية. وسنعمل على مواءمة الاتفاق المذكور مع أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي المتعلقة باستخدام التنوع الحيوي وحفظه على نحو مستدام.

٢١. كما ندعو البلدان المتقدمة إلى أن تضع معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية موضع التنفيذ الكامل، وأن تعمل على تعزيز نظام الأفضليات وأن تتيح للمنتجات والخدمات ذات الأهمية التصديرية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية إمكانية الوصول إلى أسواقها بحرية وإنصاف. ونحث، في هذا الصدد، أعضاء منظمة التجارة العالمية

كافة على الاستجابة لطلب الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ أن تُستثنى من أحكام الفقرة ١ من المادة ١ من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات). وندعو البلدان المتقدمة الشريكة إلى أن تقر أيضا بضرورة وضع تدابير مناسبة لمعالجة هواجس البلدان المؤهلة الأخرى عن طريق تعزيز نظام الأفضليات المعمم. إن المفاوضات المرتقبة بشأن التجارة المتعددة الأطراف ينبغي أن تجري استناداً إلى جدول أعمال يتصف بالإيجابية وأن تراعى فيها تماماً الأبعاد الإنمائية للتجارة والاحتياجات والشواغل المحددة للبلدان النامية. وندعو البلدان كافة إلى دعم الولاية المسندة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بمساعدة البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن طريق تقديم الموارد الكافية. ونحن، إذ نقر بقيمة حماية البيئة، والمعايير العمالية، وحماية الملكية الفكرية، والإبداع المحلي، والمجتمعات المحلية، والإدارة الاقتصادية الكلية السليمة، وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، بما فيها الحق في التنمية، ومعالجة كل مسألة في المنظمة الدولية المختصة بها، نرفض كل محاولات استخدام هذه المسائل شروطاً لتقييد فرص الوصول إلى الأسواق أو الحد من تدفقات المعونة والتكنولوجيا إلى البلدان النامية.

٢٢. لقد أجرينا تقديراً للنتائج الناجحة لمؤتمر الأونكتاد العاشر الذي عقد مؤخراً في بانكوك بتايلند، ونطلب إلى جميع البلدان أن تقدم الدعم الواجب للمنظمة فيما تبذله من جهود في سبيل الإسهام في تعزيز الأبعاد الإنمائية للتجارة في سياق العولمة وتحرير الاقتصاد العالمي.

٢٣. ونعتقد كذلك أنه ينبغي للبلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تنسق بين أولوياتها واستراتيجياتها التفاوضية تنسيقاً فعالاً تعزيزاً لمصالحها المشتركة عن طريق توجيه وإدارة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمراعاة احتياجات البلدان النامية كيما يتم تسخير السياسات التجارية لأغراض التنمية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق.

٢٤. ونلاحظ مع بالغ القلق استمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، مما أثر سلباً على الأنشطة الإنمائية في البلدان النامية، وخاصة أقلها نمواً. وعليه، فإننا نحث البلدان المتقدمة على المبادرة فوراً إلى الوفاء بتعهدها بتكريس ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وبتخصيص، ضمن هذه النسبة المستهدفة، ما يتراوح بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢٠ في المائة منها لأقل البلدان نمواً. كما نحثها على أن تراعي في تقديم المعونة الرسمية الأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية، وأن تعمل على إلغاء الشروط المرتبطة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٥. ونؤيد عقد مؤتمر للأمم المتحدة رفيع المستوى معني بالتمويل لأغراض التنمية، في عام ٢٠٠١، يتطرق إلى المسائل الوطنية والدولية والنظامية المتعلقة بالتمويل لأغراض التنمية على نحو شمولي. وندعو جميع البلدان والمساهمين ذوي الصلة، خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، إلى أن إيلاء أقصى درجة من الاستعجال والأهمية للعملية التحضيرية وأن تشارك فيها بنشاط وفي المؤتمر نفسه. كما نرحب بالعرض الذي تقدمت به كل من إندونيسيا وكولومبيا لعقد اجتماعات إقليمية دولية حكومية من أجل الإسهام في العملية التحضيرية لذلك الحدث. وفي هذا المضمار، ندعو الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى النظر في مسألة عرض استضافة المؤتمر.

٢٦. ونلاحظ بقلق استمرار وجود مشكلة الديون الخارجية وعواقبها المشؤومة على الجنوب، حيث استوثقت الحلقة المفرغة للديون والتخلف. ويزعجنا أن تكون خدمة الديون قد نمت بوتيرة أكبر بكثير من الديون نفسها وأن يكون عبء تسديد الديون قد أصبح أشد وطأة في بلدان كثيرة من الجنوب، بما فيها بلدان ذات دخول منخفضة ومتوسطة. وبالتالي، نؤكد على ضرورة البحث الجماعي عن حل دائم لمشكلة الديون الخارجية عند البلدان النامية، بما فيها البلدان ذات الدخول المتوسطة، مع تناول الأسباب الهيكلية للمديونية أيضا. كما أننا ندعو إلى اتخاذ ترتيبات لتخفيض ديون البلدان النامية متوسطة الدخل، للتعجيل بالإفراج عن الموارد في سبيل التنمية.

٢٧. ونرحب بالمبادرة الموسّعة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لكننا نعتبر بأنه يجب توسيع مداها والإسراع بها وجعلها أكثر مرونة، وأنه يجب المساهمة بموارد جديدة وتكميلية. ولا ينبغي أن يتم تخفيف الديون أو إلغاؤها على حساب المساعدة الإنمائية الرسمية. وندعو إلى البحث عن صيغ إعادة جدولة تنطبق على البلدان متوسطة الدخل وننادي بتصميم استراتيجية شاملة في مجال الديون الخارجية تتناول المشكلات المالية والاقتصادية والإنمائية المترابطة.

٢٨. ونلاحظ بقلق بالغ عبء الديون، الذي وضع أقل البلدان نمواً في موقف أكثر هشاشة، ونحث البلدان المتقدمة النمو على أن تسقط الديون وبذلك ترفع العبء عن أقل البلدان نمواً وتعزز بالتالي قدرتها على التنمية وعلى الخروج من حلقة الفقر المفرغة.

٢٩. ونلاحظ بقلق المبادرات الإنفرادية التي قامت بها بعض البلدان المتقدمة النمو مؤخرا للتشكيك في استخدام السياسة المالية كأداة للتنمية وفرض مفهومها الخاص لما يسمى بالمنافسة الضريبية الضارة. ونؤكد، من جديد، بأن لكل دولة الحق الأساسي في تحديد السياسة المالية الخاصة وأن السيادة المالية للدول يجب أن تحترم احتراما كاملا. ونؤيد وجهة النظر القائلة بأنه يجب ألا تستخدم محاربة غسل الأموال كذريعة لنزع الثقة عن مراكز مالية حرة حقيقية بسبب سياساتها وحوافزها الضريبية.

٣٠. وإن مساهمة الشركات عبر الوطنية في النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة تحدده استراتيجياتها العالمية، التي تتميز بالبحث عن زيادة التنافسية والربح المتكاثر. وإن هذا الوضع لا يتمشى بالضرورة مع إيجاد فرص العمل وتحقيق الأهداف الإنمائية في كثير من البلدان النامية. لذا، ندعو المنظمات الدولية المختصة إلى أن تتصدى لهذه المعضلة بغية التوصل إلى توازن ملائم بين كلا الهدفين. وفي هذا الصدد، نطلب إلى الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية أن تدرسا، في نطاق ولاية كل منها، مسألة الاتجاه إلى دمج الشركات عبر الوطنية وأثر ذلك على البطالة وأيضا تأثيره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من الناحية التنافسية. وندعو أيضا الشركات عبر الوطنية إلى إدماج الأهداف الإنمائية للبلدان النامية المضيفة في استراتيجيات أعمالها.

٣١. ونعترف أن هناك مجموعة من البلدان، تقع في الجنوب، مصنفة باعتبارها أقل البلدان نمواً، تتأثر بشكل خاص في المرحلة الحالية من العولمة والتحرير. ورغم الجهود التي تبذلها تلك البلدان والمحاولات الرامية إلى إعانتها، فإنها تظل مهمشة في الاقتصاد العالمي. ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير خاصة لصالحها، لا سيما فيما يتعلق باستئصال شأفة الفقر، والتنفيذ المنصف لاتفاقات المنظمة العالمية للتجارة، وحرية وصول صادراتها إلى الأسواق العالمية، وإلغاء الديون، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والحوافز من أجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً.

٣٢. ونكرر دعمنا لمبادرة مجموعة الـ ٧٧ بشأن القرار المعنون "منع الممارسات الفاسدة ونقل الأموال غير القانوني"، الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة إبّان دورتها الرابعة والخمسين. ونؤيد الطلبات الواردة في ذلك القرار والمتصلة بضرورة زيادة التعاون على شتى الأصعدة، بما فيها صعيد منظومة الأمم المتحدة، لاستنباط طرائق ووسائل لمنع نقل الأموال غير القانوني ولإعادة الأموال المنقولة بطريقة غير قانونية إلى البلد الأصلي وتناول هاتين المسألتين. ونؤيد أيضا قرار الزعماء الأفارقة والأوروبيين الذين صمموا العزم، في نهاية مؤتمر القمة الذي عقدوه في القاهرة، على اتخاذ التدابير الضرورية لمحاربة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي ولضمان التحري في مسألة الأموال المكتسبة والمنقولة بصفة غير شرعية والمودعة في البنوك الأجنبية وإعادتها إلى البلدان الأصلية. وندعو كافة البلدان والجهات المعنية إلى التعاون في هذا الشأن. وندعو أيضا الأمم المتحدة إلى الشروع في الأعمال التحضيرية من أجل وضع اتفاقية في هذا الصدد، تقدم إلى جمعية الألفية لاعتمادها.

٣٣. ونعترف بالمشاكل الخاصة التي تعاني منها الاقتصادات الصغيرة والهشة ونشجع المؤسسات الدولية المختصة على مراعاة الفوارق في مستوى التنمية وحجم اقتصادات البلدان النامية بغية إيجاد فرص العمل من أجل المشاركة الكاملة للاقتصادات الصغيرة ولزيادة مستوى تنميتها. ونلحّ على الاعتراف بأن المعاملة

الخاصة والتفاضلية بالنسبة للبلدان النامية، بما فيها ذات الاقتصاد الصغير والهش، مبدأ أساسي لنظام التجارة المتعدد الأطراف.

٣٤. ونعترف بالعراقيل التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية من جراء ظروفها الجغرافية غير المواتية، وبمشاغل البلدان النامية ذات المرور العابر. وإن البلدان النامية غير الساحلية يتزايد تهميشها في الاقتصاد العالمي بالرغم من الجهود التي تبذلها من أجل وضع استراتيجيات وطنية ملائمة. ويتسبب هذا الأمر اليوم في زيادة تدهور اقتصاداتها وتدني مستويات معيشتها المنخفضة بالفعل. ونحث المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف إلى منح معاملة تفضيلية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر.

٣٥. وتقلقنا المشاكل الخاصة المطروحة على البلدان الجزرية النامية الصغيرة وهشاشة هذه البلدان، ولا سيما عدم نفاذها إلى الأسواق وعدم معاملتها معاملة خاصة وتفاضلية، مما يظل يخلق حواجز تعرقل اشتراكها بفعالية في اقتصاد عالمي سريع التعولم. ونعبر عن قلقنا لأنه، بالرغم من الجهود التي ما فتئت تبذلها هذه البلدان على المستوى الوطني، لم يقدم لها دعما متناسبا على المستوى الدولي. وندعو إلى تعزيز الجهود المبذولة على المستوى الدولي في تنفيذ برنامج عمل بربادوس ومتابعته. ونؤكد على الحاجة الماسة إلى الوصول بالدعم الدولي إلى حدوده القصوى وذلك، في جملة أمور، بتعزيز الاتفاقات المؤسسية الموجودة وتعبئة موارد جديدة إضافية وخارجية، وتحسين الآليات التنسيقية قصد تركيز الدعم المقدم لأولويات الدول الجزرية النامية الصغيرة ومواءمته. ونلاحظ الأثر المتكرر للكوارث الطبيعية وعواقبها الوخيمة على نمو كثير من البلدان الجزرية الصغيرة النامية وندعو إلى زيادة المساعدة الدولية من أجل إنشاء وتعزيز آليات وطنية ودون إقليمية وإقليمية ودولية لمنع الكوارث والاستعداد لها وتدبير شؤونها، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر، على أن يراعى بوجه خاص العمل الذي أنجز خلال العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

٣٦. ونُعرب عن عميق قلقنا تجاه الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل والتي اجتاحت جنوب أفريقيا، وموزامبيق على الخصوص، فتسببت في إزهاق الأرواح وتدمير الهياكل الأساسية تدميرا واسع النطاق، وفي تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية وإزاحة الألغام البرية وتشتيتها. وإن هذه الكارثة البشرية المتنامية سبب آخر يدعو إلى القلق. ونثني على جهود بلدان المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي الرامية إلى التصدي لآثار الفيضانات المدمرة ونشكر المجتمع الدولي على دعمه وتضامنه ومساعدته الإنسانية لموزامبيق. ونحث المجتمع الدولي على الاشتراك في المؤتمر الدولي للمانحين، المزمع عقده في روما يومي ٣ و٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، بهدف حشد الموارد المالية من أجل إعادة بناء الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية وإعادة تأهيل الضحايا في موزامبيق. ونحث أيضا البلدان النامية على إسقاط الديون الخارجية لموزامبيق في ضوء الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الحرجة الراهنة. كما نحث المجتمع الدولي على زيادة مساعدته لبرامج إزالة الألغام، نظرا للآثار البعيدة المدى الناجمة عن الفيضانات.

٣٧. ونحن منزعجون بشدة للوضع الاقتصادي الحرج السائد في أفريقيا، الذي تشتد وطأته وذلك، في جملة أمور، بسبب عبء الديون الثقيل، ومستويات الادخار والاستثمار المنخفضة، وأسعار السلع الأساسية المتدنية، ومستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المنحدرة وعدم كفاية مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونلاحظ، على الخصوص، بانزعاج، الفقر الذي بلغ في أفريقيا مستويات لا تطاق، مما يؤثر بشكل سلبي على استقرار معظم بلدان ومناطق القارة. ومن أجل التوصل إلى أهداف متفق عليها دوليا للحد من الفقر بحلول عام ٢٠١٥، يجب أن تنمو الاقتصادات الأفريقية بمعدل ٧ في المائة في السنة. ويجب بالتالي عكس الاتجاهات الحالية، بدءاً بإسقاط الديون الثنائية والمتعددة الأطراف وزيادة التدفقات المالية زيادة ذات بال، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية. وبذلك، سوف تتمكن البلدان النامية من استئناف الاستثمار في الهياكل الأساسية والمادية التي هي في مسيس الحاجة إليها، وهذا شرط لا بد منه لوضع القارة من جديد على درب النمو والتنمية. وفي هذا المضمار، نرحب بالمبادرات التي اتخذتها بعض البلدان المتقدمة النمو لإسقاط ديون أقل البلدان

نمواً ونرحب أيضا بالإعلان وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة الأول لأفريقيا وأوروبا، المعقود في القاهرة من ٣ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، والذي درس طرائق ووسائل زيادة إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي بإيجاد حل شامل لمشكلة ديونها، وتحسين قدراتها الإنتاجية والمالية، وإزالة الحواجز المتمثلة في الوصول إلى السواق والمتصلة بالعرض التي تعترض تدفقات صادراتها إلى الأسواق الدولية، ودعم جهودها الرامية إلى اجتذاب حصة أكبر من الاستثمار العالمي. لذا، نحث على التنفيذ السريع لتدابير دعم الجهود الإنمائية للبلدان الأفريقية.

٣٨. ويقلقنا بشدة انتشار فيروس نقص المناعة البشري ومتلازمة نقص المناعة المكتسب وكذا الأمراض الطفيلية في البلدان النامية عموما والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء خصوصا. وإن هذه البلية تهدد بتقويض المكتسبات الكبيرة المنجزة، على مر العقد المنصرم، في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية. ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من الآثار الوبيلة لفيروس نقص المناعة البشري ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، بما في ذلك التشجيع على الإنتاج المحلي وضمان الحصول على العقاقير بتكاليف ميسورة. وإن الحاجة تدعو إلى تقديم مساعدة عاجلة، خاصة لتكثيف الحملات الإعلامية والتحسيسية من أجل تعريف الجماهير بأسباب المرض ووسائل الوقاية منه. وندعو إلى دعم المجتمع الدولي على المساعدة في التصدي لتحدي فيروس نقص المناعة البشري ومتلازمة نقص المناعة المكتسب على الخصوص، وكافة الأمراض على العموم، مثل الحصول على الرعاية والعلاج الكافيين فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشري ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، ووبائي داء السل والملاريا. ولا بد من تنفيذ سياسات تهدف إلى المساواة بين الجنسين، على نحو أكثر استعجالاً، بغية العون على مكافحة أحد الأسباب المتأصلة لانتشار هذا الداء. وندعو أيضا إلى التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإنشاء آليات متعددة التخصصات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي لمواجهة تلك التحديات.

٣٩. ونحث على رسم سياسات لتشجيع الاستثمار تتطابق مع الأولويات الوطنية للتنمية، بما في ذلك بناء القدرة ونقل التكنولوجيا، والهياكل الأساسية، وتوسيع منشآت الإنتاج

وتوفير فرص العمل وتنويع الصادرات والأسواق. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان النامية في سبيل تحديد استراتيجيات للاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى خلق مناخ مناسب للاستثمار.

٤٠. ونحن على قناعة بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة فعالة لاستغلال إمكاناتنا إلى أقصى حد قصد تشجيع التنمية وذلك، في جملة أمور، بتعبئة وتقاسم الموارد والدراية الفنية الموجودة في بلداننا، وكذا بتنفيذ برنامج تعاوني تكميلي مع البلدان المانحة. لذا، نتعهد بالتغلب على العوامل التي تحد من هذا التعاون مهما كانت. ونعتقد أن هذا التعاون أمر لا بد منه في سياق العولمة وأنه يجب بالتالي السعي إليه بعزم وإرادة سياسية. ونعتقد أيضا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب آلية أساسية لتشجيع النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة وأنه يشكل عنصرا حيويا في تشجيع العلاقات البناءة بين بلدان الجنوب وتحقيق الاكتفاء الذاتي. ونظرا للاعتبارات السابقة، نكرر تصميمنا على اتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك استبانة الموارد وتصميم آليات المتابعة الملائمة لاستغلال الإمكانات استغلالا كاملا.

٤١. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على المبادرات التي اتخذتها بلداننا مؤخراً لتعزيز التعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وكذلك بين أفريقيا وآسيا، ونساندها على مختلف أصعدة التعاون من أجل التصدي لمسائل التصحر والجفاف وتدهور الأراضي، وذلك في جهد مشترك لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وخاصة في أفريقيا. ونؤكد على التنفيذ الكامل لجميع أحكام الاتفاقية وندعو البلدان المتقدمة والمجتمع الدولي إلى الوفاء بالالتزامات المالية في هذا المضمار. ونحن نساند كذلك المقررات التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، والمعقود في أبوجا، نيجيريا في ٤-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ونرحب بإنشاء مرصد السهل والصحراء في تونس مؤخراً.

٤٢. ونحن ندرك أن التعاون الإقليمي والاندماج يشكلان أهم نهج للجنوب كيما يواجه تحديات العولمة والاستفادة الكاملة من فرصها السانحة. ونحن نثني ونؤيد أعمال التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية فيما بين البلدان النامية التي تكونت للنهوض

بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة في الدول الأعضاء عن طريق الاندماج الإقليمي والتنسيق بين سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. ونرحب كذلك ونشجع على إنشاء الهياكل الملائمة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي في البلدان النامية، والتي ترمي إلى إزالة الحواجز أمام حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

٤٣. كما أننا نلاحظ أن الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب في المجالات العلمية والتكنولوجية ما زالت آخذة في الاتساع، وأن التراكم السريع للمعارف والتكنولوجيات لم يصل إلى مئات الملايين من الناس الذين يواصلون العيش في فقر مطلق. ومن الضروري اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والصناعية، والعمل صوب وضع ترتيبات لتيسير عمليات نقل التكنولوجيا. وفي حين أننا ملتزمون بالنهوض بتطوير العلم والتكنولوجيا بفضل زيادة تخصيص الموارد لهذا الغرض، واستحداث إطار مؤسسي ملائم، وتعزيز التكنولوجيا والابتكار عن طريق التعليم النوعي المتقدم، فإننا نحث البلدان المتقدمة على تسهيل نقل التكنولوجيا، وخفض التكاليف والتخفيف من الشروط الإضافية التي تقف عقبة في طريق هذا النقل.

٤٤. ونحن نعتقد أن أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة في البلدان الصناعية هي أنماط غير مستديمة وينبغي تغييرها، لأنها تهدد صميم بقاء هذا الكوكب. وأننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي تقييم الابتكارات التكنولوجية بصورة منتظمة من ناحية تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وذلك بمشاركة جميع القطاعات الاجتماعية المعنية، بما في ذلك قطاع رجال الأعمال والحكومات والدوائر العلمية، وغير ذلك من المجموعات التي لم تكن تشكل تقليدياً طرفاً في هذه العملية. ونناشد البلدان المتقدمة الوفاء بالتزامها حيال تزويد البلدان النامية بالتكنولوجيات السليمة بيئياً على أسس تفضيلية.

٤٥. وإننا ندعو إلى إيجاد حل للمشكلات البيئية العالمية والإقليمية والمحلية الخطيرة التي تواجه البشرية، وذلك استناداً إلى الاعتراف بالدين الايكولوجي لبلدان الشمال ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، بين البلدان المتقدمة والنامية.

٤٦. وإننا نعترف بأن تكنولوجيا المعلوماتية تشكل إحدى ركائز الثورة التكنولوجية وتمثل أقوى أداة للتنمية في عصرنا هذا. وعلينا أن نستفيد من هذه الفرصة الفريدة استفادة كاملة وأن نستخدم التكنولوجية المعلوماتية من أجل التنمية، وضمان حصول شعوبنا على فوائدها، حيث أن مستقبل الجنوب يعتمد على إدراج تكنولوجيا المعلوماتية ضمن برامجها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، نشدد على ضرورة إنشاء شراكة معلوماتية عالمية تشجع البلدان المتقدمة على تزويد البلدان النامية بالمساعدة اللازمة لهذا الغرض.

٤٧. ومع أننا نعتبر أنه من الأمور الملحة تعزيز وصولنا إلى شبكات المعلوماتية العالمية وتحسين الفوائد الناجمة عنها، إلا أننا نشدد كذلك على ضرورة المحافظة على تنوع تقاليدنا وهوياتنا وثقافاتنا الوطنية والإقليمية، والتي قد تتضرر من جراء عملية العولمة، وتحقيق إقامة الروابط مع المعلوماتية والمعرفة المعاصرة والدولية التي لا تستتبع التضحية بثقافاتنا وهوياتنا الوطنية والإقليمية. وعلى ذلك، فإنه من الضروري إيلاء عناية خاصة للاتجاهات التي قد تهدد هذا التنوع. وفي هذا السياق، نرحب بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة للعام ٢٠٠١ عام حوار بين الحضارات، ونشدد على أهمية هذه المبادرة بوصفها وسيلة من وسائل تعزيز التفاهم بين مختلف الثقافات والنهوض بالتعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب في عالم تسوده العولمة.

٤٨. كما أننا نرفض بشدة فرض القوانين واللوائح ذات الآثار التي تتعدى الحدود، وكل الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية التعسفية، بما في ذلك العقوبات الأحادية الجانب ضد البلدان النامية، ونكرر الحاجة الماسة إلى إلغائها فوراً. ونشدد على أن أي إجراءات من هذا القبيل لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل إنها تهدد أيضاً وبشكل خطير حرية التجارة والاستثمار. وعلى ذلك، فإننا نناشد المجتمع الدولي ألا يعترف بهذه الإجراءات وألا يطبقها.

٤٩. وإننا لملتزمون بالنهوض بالديمقراطية وبحكم القانون وبتعزيزه. وسنشجع على احترام كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتعارف عليها عالمياً، بما في ذلك

الحق في التنمية. وإننا نعاهد أنفسنا على توفير نظام حكم يتسم بالشفافية والفعالية والمساءلة، ويستجيب لاحتياجات شعوبنا، وهو الأمر اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي والسلام والازدهار. ونؤكد من جديد حق كل دولة غير القابل للتصرف في اختيار نظمها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون تدخل أي دولة أخرى بأي شكل من الأشكال.

٥٠. وإننا نعبر عما يساورنا من قلق عميق إزاء وقع العقوبات الاقتصادية على السكان المدنيين وعلى قدرات التنمية في البلدان المستهدفة، وفي هذا السياق، ومع ملاحظة أن ليبيا قد أوفت الآن بجميع التزاماتها الواردة في قرارات مجلس الأمن، فإننا نحث مجلس الأمن على اعتماد قرار لرفع العقوبات عن ليبيا بشكل كامل. كما أننا ندعو إلى الرفع الفوري لجميع العقوبات الأحادية الجانب المفروضة على ليبيا من خارج منظومة الأمم المتحدة.

٥١. ونحن نؤكد أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط هو شرط مسبق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ونؤكد من جديد دعمنا لعملية إحلال السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و٤٢٥ (١٩٧٨) وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. ويتطلب السلام انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والتوصل إلى تسوية نهائية في الموعد النهائي المتفق عليه، وهو شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس. كما يتطلب تحقيق ذلك الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري المحتل وترسيم خط ٤ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، وكذلك انسحابها غير المشروط من جنوب لبنان ومن البقاع الغربي إلى الحدود المعترف بها دوليا. وإننا نؤكد أن التدابير التي اتخذتها إسرائيل والهادفة إلى تغيير الوضع القانوني والتكوين الديمغرافي لمدينة القدس هي تدابير باطلة ولاغية.

٥٢. وإننا ندعو جميع الدول في مناطق النزاع إلى الامتناع عن شن هجمات ضد البنية الأساسية المدنية، ونعتبر الهجمات التي تُشن على مثل هذه الأهداف أمراً يتعارض

مع القانون الدولي ويضر بعملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية كما يضر بالتجارة الدولية.

٥٣. ونحن نعرب أيضاً عن بالغ قلقنا إزاء الهجوم الجوي الذي وقع على مصنع الشفاء للأدوية في السودان يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨، وإزاء تأثيره السلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعني. وإننا نعرب عن دعمنا للسودان وتضامننا معه في مطالبته بأن تنظر الأمم المتحدة في هذه المسألة بصورة عادلة ومنصفة على أساس القانون الدولي.

٥٤. ونشدد على الحاجة إلى الإبقاء على تفريق واضح بين نشاط المساعدة الإنسانية الذي تقوم به الأمم المتحدة وما تتولاه من أنشطة أخرى. وإننا نرفض ما يُسمى "حق" التدخل الإنساني، الذي ليس له أي أساس قانوني سواء في ميثاق الأمم المتحدة أو في المبادئ العامة للقانون الدولي. وإننا نطلب في هذا الصدد إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ القيام، بالاشتراك مع رئيس حركة عدم الانحياز، عن طريق لجنة التنسيق المشتركة، بتنسيق عملية النظر في مفهوم التدخل الإنساني وما يتصل به من مسائل على النحو الوارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة لعام ١٩٩٩. ونشدد كذلك على الحاجة إلى الاحترام الدقيق للمبادئ الموجّهة للمساعدة الإنسانية، وهي المبادئ التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٨٢/٤٦، ونؤكد على أن هذه المبادئ صالحة وأنها قد صمدت لاختبار الزمن ويجب مواصلة التقيد بها بالكامل. وفضلا عن ذلك، فإننا نشدد على أنه ينبغي الاضطلاع بالمساعدة الإنسانية في ظل الاحترام الكامل لسيادة البلدان المضيفة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وأنه ينبغي البدء في هذه المساعدة استجابة لطلب هذه الدول أو بموافقتها.

٥٥. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يقدّم المساعدة اللازمة لعمليات إزالة الألغام الأرضية، وكذلك لإعادة تأهيل ضحايا هذه الألغام وإدماجهم اجتماعياً واقتصاديا في البلدان المتضررة من الألغام الأرضية. ونعرب عن قلقنا إزاء مخلفات الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص ما هو منها على شكل ألغام أرضية، والتي تسبب

أضراراً بشرية ومادية وتعرقل خطط التنمية في بعض البلدان النامية. ونحن ندعو الدول المسؤولة عن زرع ألغام خارج أراضيها إلى تحمل مسؤوليتها عن الألغام الأرضية وإلى التعاون مع البلدان المتضررة بغية التخلص منها، والمساهمة في تغطية تكاليف إزالتها وأن تقدم تعويضات عن أي خسائر ناتجة، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة للأغراض الإنتاجية.

٥٦. وإننا نعرب أيضا عن استيائنا إزاء العدد المتزايد للأطفال المشتركين في المنازعات المسلحة والمتضررين منها. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لمنع ووقف استخدام الأطفال في المنازعات المسلحة وللمساعدة في إعادة تأهيل الأطفال المتضررين منها وذلك بوصفهم الجيل القادم الذي لن يتمكن بغير ذلك من الإسهام في التنمية إسهاما هادفاً.

٥٧. وإننا نلاحظ مع بالغ القلق الزيادة في جميع أنواع الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في الأسلحة والمخدرات والمنتجات الأخرى التي تُستخدم لرعاية وتمويل الجريمة المنظمة وجميع أنواع الجرائم العابرة للحدود التي ما زالت تشكل عاملاً رئيسياً من عوامل عدم الاستقرار وتهديدا لعملية التنمية. وإننا نشعر في هذا الصدد ببالغ القلق إزاء الاتجار بالنساء والأطفال الذي يشكل ليس فقط جريمة ضد الكرامة الإنسانية ولكن أيضا انتهاكا للقانون الدولي. ونحن ندعو جميع البلدان إلى الاشتراك في الجهود المتعددة الأطراف التي يبذلها المجتمع الدولي بغية استحداث آليات تعزز التعاون فيما يتعلق بمنع هذه الأنشطة والقضاء عليها، لكي يمكن ضمان الاستقرار والرخاء لجميع الاقتصادات والمجتمعات.

٥٨. ونحن نقدّر أهمية قمة الألفية ونؤكد من جديد الحاجة إلى قيام مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز بتنسيق مواقفها كما ينبغي. وإننا نؤيد في هذا الصدد اقتراح لجنة التنسيق المشتركة بأن يجري، في إطار الموضوع الإجمالي للمناقشة التفاعلية التي تدور في قمة الجنوب بشأن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، تناول موضوعين فرعيين هما: "السلام والأمن ونوع السلاح" و"التنمية واستئصال شأفة الفقر"، ونؤكد على الحاجة إلى قيام البلدان النامية بتنسيق مواقفها

بغية ضمان أن تعكس نتائج القمة بالكامل مصالحها ومواقفها المشتركة بشأن كل جانب من جوانب هذين الموضوعين الفرعيين.

٥٩. وإننا نرحب بالقرار الداعي إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لاستعراض تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بالأطفال، ونعرب عن التزامنا بالمشاركة بصورة كاملة في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية بقصد تحسين حياة الأطفال في جميع البلدان. ونحن نشعر بالقلق لما للتهميش الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية، ولا سيما أفقر البلدان، من تأثير ضار على الأطفال.

٦٠. وفي هذا السياق، فإننا نعرب عن بالغ قلقنا إزاء المستوى غير الكافي من الموارد المخصصة للتنمية الموضوعة تحت تصرف الأمم المتحدة، مما يعرقل قدرتها على الوفاء بأهدافها الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية بما يتناسب مع احتياجات وتطلعات البلدان النامية. كذلك فإننا نلاحظ بقلق التآكل المتزايد لدور وإسهام الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنهوض بتعاون دولي حقيقي من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، فإننا نعيد تأكيد أن على الأمم المتحدة أداء دور مركزي في المسائل الاقتصادية العالمية عن طريق إعطاء دفعة حيوية لعملية تنمية بلدان الجنوب وعن طريق إجراء تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية بجعلها أكثر عدلاً وإنصافاً، ونحن نتعهد بتقديم دعمنا الكامل لذلك كما نعرب عن عزمنا على العمل بهدف تعزيزها في هذا الصدد.

٦١. وإننا نعتقد أنه في سبيل تحقيق هدف السلام والرخاء العالميين، فإننا سنحتاج إلى إقامة تعاون دولي يكون عادلاً ومنصفاً، يمنح أولوية عالية للتنمية المتكاملة والشاملة، وهي أهداف لا يمكن تحقيقها إلا بالعمل المشترك فيما بيننا ومع البلدان المتقدمة. ونحن نستطيع إسماع صوتنا، كصوت واحد، إذا تحلينا بالشجاعة والمثابرة والإقدام والإرادة السياسية الضرورية لتحقيق التحولات الرئيسية والعاجلة في النظام الاقتصادي العالمي والتي نطمح إليها جميعاً.

٦٢. وإننا، باعتمادنا لهذا الإعلان، إنما نسلم بالحاجة إلى برنامج موجه نحو العمل قوامه إيجاد حلول عملية تُنفذ في إطار زمني محدد. وقد اعتمدنا برنامج عمل هافانا لكي نسترشد به في هذه العملية. ويُرجى من رئيس مجموعة الـ ٧٧ إحالة هذا الإعلان

وبرنامج العمل إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي يجري تعميمهما كوثيقتين رسميتين من وثائق قمة الألفية وجمعية الألفية.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

برنامج عمل هافانا

أولا – مقدمة

نحن، رؤساء دول وحكومات البلدان النامية، نجتمع في أول قمة للجنوب هنا في هافانا، ممثلين لقرابة أربعة أخماس سكان العالم، في لحظة مشهودة من تاريخ تطور المجتمع الإنساني. وها نحن أولاء، بلداننا وشعوبا، نقف على أعتاب الألفية الجديدة في منعطف تاريخي يتقاطع فيه الماضي بمنجزاته والمستقبل غير المعلوم بما ينطوي عليه من آمال وتوقعات. لقد قررنا في الجنوب، وحق لا نصبح شهودا سلبيين على تاريخ لم نصنعه بأيدينا، أن نبذل قصارى جهدنا من أجل أن نصيغ مستقبلنا متوسلين في ذلك إقامة نظام عالمي تتجسد فيه مطالبنا ومصالحنا، ويقوم على قواعده نظام أكثر فعالية للتعاون الإنمائي الدولي. وتحقيقا لذلك، آلينا على أنفسنا أن نقوم بتطبيق برنامج ذي منحى عملي بالغ التركيز، راجين من ورائه تنفيذ عدد من المبادرات ذات الأولوية العالية في أطر زمنية محددة. وبناء على ذلك، وتعزيزا لإعلاننا الخاص بقمة الجنوب، فإننا نعتمد الوثيقة الختامية الواردة فيما يلي التي ستعرف باسم "برنامج عمل هافانا".

ثانيا –العولمة

١ - تُحدث العولمة آثارا عميقة في جميع مناحي العلاقات الدولية عن طريق التجارة والاستثمار وتدفق رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي، بما فيه تكنولوجيا المعلومات. وقد أسفر التطور التكنولوجي، خاصة في القطاع الالكتروني وقطاع النقل والاتصالات، عن حشد من الابتكارات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية تنجم عنه آثار واسعة النطاق في شتى مناحي الحياة الإنسانية، ولا سيما في عملية التنمية في بلدان الجنوب.

٢ - ومن الممكن أن تصبح العولمة قوة دافعة وديناميه في مسيرة تعزيز التعاون وتسريع النمو والتنمية. وبقدر ما تتيحه العولمة من فرص فإنها تنطوي أيضا على مخاطر وتحديات. فعملية العولمة يمكن أن تتسم بالتفاوت وأن تستعصي على التنبؤ، لكنها إن عُززت ونُظمت بشكل سليم يمكن أن تتيح إرساء القواعد اللازمة لتحقيق النمو الوطيد والمنصف على الصعيدين الدولي والوطني. ولا بد من تكملة الجهود الوطنية بتعاون دولي مكثف لعكس مسار التهميش، وإدارة المخاطر، والتغلب على التحديات، واغتنام الفرص التي تهيئها العولمة.

٣ - وكما توضح الأدلة العملية، في جملة شواهد أخرى، فإن فجوة الدخل تزداد اتساعا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. بل إن البلدان التي بدا أنها تكيفت جيدا مع نهج العولمة كانت هي الأشد تأثرا بالأزمة المالية الآسيوية. ومن الجلي أنه لم توجد بعد عملية آلية يمكن من خلالها آليا تقريب مستويات الدخول في البلدان النامية من مثيلاتها في البلدان المتقدمة النمو. ولذلك فإن التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي بات يتمثل في ضرورة مراعاة البعد المتعلق بالتنمية في عملية العولمة.

٤ - ويساورنا القلق إزاء التهميش المتزايد لعدد كبير من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، من جراء عملية العولمة ولا سيما في قطاعات المال والتجارة والتكنولوجيا. ونؤكد أهمية إدماج أقل البلدان نموا بشكل فعال ومفيد في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف بوصفه قوة الدفع الرئيسية لهذا الاقتصاد. ونحن متفقون في هذا الصدد على أن الأمم المتحدة تحتل موقعا فريدا، كمحفل عالمي، لتقوية أواصر التعاون الدولي من أجل تعزيز التنمية في سياق عملية العولمة؛ ولا سيما من أجل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد المعولم بالشروط التي تمكّن هذه البلدان من الاستفادة الكاملة في مساعيها لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من الإمكانيات التي توفرها عملية العولمة. وفي هذا الصدد، فإن مؤتمر قمة الألفية المرتقب يمثّل منبرا مهما من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في التعاون الدولي لأغراض التنمية.

٥ - كما أن العولمة تزيد الضعف الذي يعتري بلدان الجنوب في مساعيها الراهنة لتحقيق اندماجها في الاقتصاد العالمي. وحسبما أظهرته الأزمة المالية الأخيرة، فإن التحرير المالي الذي يأتي بتدفقات مالية تتحرك بدوافع المضاربة وتتسم بالتقلب وليس للبلدان النامية سيطرة عليها، تتسبب، مع غياب الترتيبات المؤسسية الكافية لتنظيم هذه العمليات، في إشاعة قدر كبير من عدم الاستقرار في الاقتصادات الدولية، وتقترن بوجه خاص بعواقب وخيمة على البلدان النامية. ولذلك فإن هناك حاجة متزايدة لإجراء إصلاحات في الهيكل المالي الدولي. وفي هذا السياق، علينا أن نسعى إلى ضمان اتسام أي آلية تنبثق عن هذه المناقشات بوجود تنظيم أكثر ديمقراطية وعدلا من أجل زيادة فعالية مشاركة البلدان النامية في تسيير شؤون الاقتصاد الدولي. ومن الأهمية بمكان أيضا كفالة أن تتصدى عملية إصلاح الهيكل المالي الدولي لقضايا تمويل التنمية والاستقرار المالي، بما في ذلك تنظيم الصناديق التحوطية والمؤسسات الأشد عرضة لتغيرات النظام المالي الدولي وتعزيز نظام الإنذار المبكر من أجل توفير قدرات مجاوبة محسّنة لمساعدة البلدان في مواجهة حالات الطوارئ والحيلولة دون انتشار الأزمات المالية. وفي هذا السياق يتعين على الأونكتاد أن تشارك في النقاش الدائر بشأن القضايا المتصلة بتعزيز وإصلاح الوضع المالي الدولي عن طريق مواصلة تقديم التحليل ذي الصلة من منظور إنمائي. وينبغي أن يتم التركيز على تحقيق هدف تسخير التمويل لأغراض التنمية.

٦ - كما أننا نشدد على ضرورة تكييف سياسات البلدان المتقدمة النمو التي ينبغي أن تؤدي إلى تحسين فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق والقضاء على التدابير الحمائية والدعمية، وخاصة في قطاعات الزراعة والنسيج والملبوسات.

٧ - ويمثّل الضعف والتقلب عائقين كبيرين أمام بلدان الجنوب، ويسهمان في نشوء مخاطر متصورة ويُصعبان من احتذاب رأس المال الأجنبي المباشر، مما يجعل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا رئيسيا للتمويل بالنسبة للبلدان النامية، ويشدد في الحاجة إلى مواصلة اتباع إجراءات تخرج مرنة من جانب مؤسسات بريتون وودز. وسيكون إنجاز الأعمال المتعلقة بوضع مؤشر للضعف خطوة هامة في مساعدة المؤسسات المتعددة الأطراف على تقييم احتياجات البلدان النامية تقييما فعالا. وبصياغة عدد من المبادئ الأساسية الناظمة للعولمة وتحرير التجارة، في الاتفاقات المنبثقة عن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، فإن ثمة حاجة إلى التصدي لجوانبها السلبية التي يبدو واضحا أنها تعمل في غير صالح البلدان النامية، والقيام على الفور بتنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تفيد منها البلدان النامية. ومن دواعي قلقنا قلة الإنجازات التي تمت منذ انعقاد الاجتماع الوزاري في مراكش في عام ١٩٩٤ لإنشاء منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بوضع برنامج فعال لاتخاذ تدابير ملموسة للمساعدة في إدماج هذه البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومما يثير القلق أيضا التقلب في الأسواق الدولية التي شهدت تدهورا في أسعار السلع الأساسية ومعدلات التبادل التجاري، مما عرض للخطر قدرة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٨ - وفي هذا الصدد، من الضروري أن تعتمد تدابير لتحسين سبل وصول جميع منتجات التصدير للبلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، على نطاق وطني ودولي، عن طريق تقليل أو إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وإدخال تدابير تدعم بناء القدرات على الإنتاج والتصدير في بلداننا، وكذلك تدابير للمساعدة في ضمان استقرار أسعار هذه المنتجات في الأسواق الدولية، للترويج لفكرة إنشاء صندوق للتنمية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية.

٩ - كما يسفر التفاعل الدولي المتزايد الحاصل في سياق العولمة عن مشاكل تحتاج إلى تعزيز التعاون والتضامن على الصعيد الدولي من أجل التوصل إلى حلول بشأنها. إن تعظيم مكاسب العولمة يحتاج إلى اتباع سياسات داخلية سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي مدعومة ببيئة عالمية مواتية وتعاون اقتصادي دولي. ومن المحتم أن يجري التوصل إلى حلول جماعية للمشاكل الجماعية الواسعة النطاق. كما أن العولمة تستدعي الأخذ بنهج وأساليب تتواكب مع المستوى العالمي الذي تتسم به المشاكل التي تواجه العالم؛ وتستدعي أيضا وجود مشهد يضم الغالبية العظمى للأطراف ويؤسس على شعور أساسي بالعدالة الاجتماعية والتضامن الإنساني. وباختصار، فإنه من المهم كفالة وجود أكبر قدر من التنسيق في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي.

١٠ - وفي حين أن العولمة والتكافل يعززان القيم المشتركة، فإنهما ينبغي أيضا أن يستهدفا دعم التنمية المحلية واستمرارها، مع مراعاة تقاليد الشعوب وثقافاتها وهوياتها التي تؤلف معا التراث المشترك للبشرية. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص للمحافظة على التنوع الذي يشكل الثروة الرئيسية لعملية التنمية البشرية. إن احترام وتسامح الثقافات والهويات الثقافية وتقبلها يسهمان في تحقيق التعايش السلمي وبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية.

ونحن، رؤساء الدول والحكومات، نتعهد بالالتزام بالقرارات والإجراءات الواردة فيما يلي:

١) الاستجابة للعولمة بطريقة تكفل تحقيق منافعها لجميع البلدان والشعوب، والعمل بنشاط لتشجيع المشاركة الفعالة للبلدان النامية في صنع القرار الدولي المتعلق بالسياسات الاقتصادية في سياق الاقتصاد العالمي الآخذ في التعولم

- يعقد فريق استشاري رفيع المستوى يضم شخصيات رفيعة وعلماء بارزين لإعداد تقرير عن العولمة وآثارها على البلدان النامية؛ وتقديم تقرير عن ذلك إلى الاجتماع الوزاري السنوي في عام ٢٠٠١، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء من بلدان الجنوب.

- تكثيف الجهود لاستعراض وإصلاح نظام منظمة التجارة العالمية بغية الترويج لقيام نظام تجاري متعدد الأطراف يكون عادلا ومنصفا ومحكوما بالقواعد ويعمل بطريقة غير تمييزية وشاملة وتتسم بالشفافية، وبطريقة توفر فوائد لجميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية. وسيشمل ذلك أمورا من بينها تحسين سبل وصول السلع والخدمات التي تهم البلدان النامية بوجه خاص إلى الأسواق، وتسوية القضايا المتصلة بتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والتنفيذ الكامل للمعاملة الخاصة والتفضيلية، وتسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتقديم المساعدة التقنية. ودعوة الدول الأعضاء إلى التشاور فيما بينها وبذل الجهود الضرورية من أجل تنسيق مواقف البلدان النامية قبل انعقاد اجتماعات الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك عن طريق عقد الاجتماعات الوزارية.

- بأن يعمل على كفالة أن تمنح منظمة التجارة العالمية البلدان التي تعتمد اقتصاداتها اعتمادا كبيرا على الأفضليات التجارية الفترة الانتقالية اللازمة للتكيف مع النظام المحرر الجديد.

- بأن تعمل داخل المنتديات ذات الصلة على وضع برنامج عمل للاقتصادات الصغيرة لتعزيز قدرتها على المشاركة بقدر أكبر من الفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

- بالعمل على إصلاح الهيكل المالي الدولي بما يكفل التصدي لقضايا تمويل التنمية وتحقيق الاستقرار في النظام المالي الدولي، بما في ذلك ضرورة تنظيم الصناديق التحوطية والمؤسسات

الأشد عرضة لمتغيرات النظام المالي الدولي وتعزيز نظام الإنذار المبكر لإتاحة قدرات متحاوبة محسنة في سبيل مساعدة البلدان على مواجهة الحالات الطارئة ومن أجل الحيلولة دون انتشار الأزمات المالية.

- بمعارضة تطبيق التدابير الحمائية المستترة بكافة أشكالها مثل معايير العمل ومحاولات زيادة توسيع المنافذ البيئية القائمة حاليا بموجب القواعد. ونتعهد بالعمل سويا على ضمان تحاشي الروابط التي تعمل على تقليص المزايا النسبية للبلدان النامية في منظمة التجارة العالمية.

- بالعمل الدؤوب، ولا سيما في سياق المفاوضات المرتقبة المعنية بالتجارة، من أجل كفالة حرية تحرك الأشخاص الاعتباريين، التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية في الاقتصاد العالمي، بما يجاري الترتيبات المطبقة في مجالات أخرى مثل المالية والخدمات. ورغم فتح أسواق رأس المال الذي شمل أيضا البلدان النامية، لم يقترن ذلك بأي تحرك يذكر في فتح أسواق العمل في البلدان المتقدمة النمو.

- بدعوة المؤسسات ذات الصلة للعمل من أجل الإنجاز المبكر لمؤشر الضعف.

- بحث الأونكتاد على تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، بناء على طلبها، وبالتعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية، فيما يتعلق بالتعامل بطريقة متكاملة مع السلع الأساسية مع الاهتمام بتحسين أسعارها وتطوير عمليات تجهيزها ونقلها وتوفير رأس المال والتكنولوجيا اللازمة لإنتاجها. وأيضا بحث اليونيدو على مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتمكينها من تنويع اقتصاداتها.

- بمتابعة الجهود الرامية إلى تنسيق مواقف بلدان الجنوب في المسائل النقدية والمالية. ونرحب في هذا السياق بالقرار الذي اعتمده الاجتماع السادس والعشرون لرؤساء ومنسقي فروع مجموعة بلدان السبعة والسبعين المعقود في جنيف في ٦ و ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ بشأن عقد اجتماعات تنسيق سنوية بين رئيسي مجموعة السبعة والسبعين ومجموعة الأربعة والعشرين تسبق انعقاد دورتي الربيع والخريف لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٢) تنشيط وتقوية دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية والتعاون الدولي في سياق عملية العولمة

- بالعمل على إصدار قرارات تعزز مصالح البلدان النامية بشأن القضايا الاقتصادية الحاسمة في مؤسسات من قبيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، عن طريق

المشاركة الفعالة والكاملة من جانب الجميع في هذه المؤسسات، على أساس المساواة في السيادة ومع التركيز على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في هذا المجال.

- بالعمل من أجل تقوية الدور الذي يضطلع به الأونكتاد، والدور التنسيقي الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الإقليمية في التصدي لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.
- بمواصلة السعي إلى تحقيق التكامل والتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة الأونكتاد وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز التنمية في البلدان النامية، مع تحاشي فرض شرطيات متلازمة وغير ذلك من الشروط على الحكومات مما يؤدي إلى زيادة تقييد خياراتها في مجال السياسات العامة.

٣) المحافظة على التنوع الثقافي وتشجيعه خاصة في سياق العولمة

- بدعوة الحكومات الوطنية والمؤسسات في بلدان الجنوب إلى المحافظة على التنوع في تقاليد الشعوب وثقافاتها وهوياتها وتشجيعه، وكذلك المحافظة على المعارف والعادات والتكنولوجيات التقليدية الأصلية والمحلية وتشجيعها، من أجل تحقيق التنمية المحلية. ونطلب إلى رئيس مجموعة السبعة والسبعين دراسة إمكانية تنظيم التجمع الثقافي لبلدان الجنوب ومهرجان فنون الجنوب على أن تُعقد كل سنتين. وسيقدم الرئيس توصياته إلى الاجتماع الوزاري القادم.
- بدعوة الحكومات والمؤسسات في الجنوب إلى زيادة التبادل الثقافي والتسامح ومضاعفتهما فيما بين البلدان النامية.

٤) الاستفادة من مؤسسات الجنوب في مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة

- بدعوة رئيس مجموعة السبعة والسبعين إلى تنسيق إقامة الشبكات بين مؤسسات ومراكز البحوث في بلدان الجنوب، من أجل إجراء البحوث التحليلية والمستقبلية بشأن المسائل المتصلة بالعولمة والمسائل الأخرى ذات الصلة، تعزيزا للقدرات التفاوضية لمختلف فروع مجموعة السبعة والسبعين.

- بمضاعفة الجهود المبذولة على صعيد بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك عن طريق تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات والوثائق بين مؤسسات الجنوب من أجل تطوير الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات القائمة في هذه البلدان.

ثالثاً - المعرفة والتكنولوجيا

١ - تؤدي التطورات العلمية والتكنولوجية التي تتقدم تقدما سريعا، وخاصة في مجالات من قبيل الإلكترونات الدقيقة والتكنولوجيا الإحيائية وتكنولوجيا المعلومات، دورا حاسما في الوقت الحالي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تؤثر، أكثر من أي وقت مضى، على مساعي البشر في جميع المجالات. ونظرا لأننا نعيش الآن في خضم ثورة عارمة للمعرفة والتكنولوجيا، فإننا نسلم بأن ابتداع المعرفة وابتكارها وإنتاجها والحصول عليها واستيعابها واستخدامها بأي طريقة ممكنة، يشكل مساهمة هامة في النمو الاقتصادي وفي رفع مستويات المعيشة في الأجل الطويل.

٢ - وإننا نقر بأنه حدث في الاقتصاد العالمي على مدى العقدين الماضيين تحول من أنشطة الإنتاج القائمة على التصنيع إلى أنشطة الإنتاج القائمة على المعلومات والمعرفة. وتمثل تكنولوجيا المعلومات أقوى ثورة تكنولوجية يشهدها عصرنا، وتقود بتأثيرها وخطاها السريعة التغييرات الأساسية التي ستشكل التحديات التي تواجه جميع البلدان والفرص المتاحة لها في المستقبل. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تصبح أداة فعالة لتعزيز المساواة في ميدان النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وفي تقليل الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فضلا عن تيسير الحصول على المعرفة والتعليم في جميع مستويات المجتمع. وينبغي أن نغتنم بشكل تام هذه الفرصة الفريدة للمساعدة في صياغة سبل استخدام تكنولوجيا المعلومات، وضمان وصول فوائدها الضخمة إلى جميع البشر عن طريق بذل الجهود لزيادة إمكانية إيصالها على نطاق واسع إلى البلدان النامية وانتشارها داخلها.

٣ - ونلاحظ مع القلق أن البلدان النامية متخلفة عن غيرها تخلفا كبيرا في إنتاج المعرفة وتطبيقها في المجالات الجديدة للصناعة التي توفر عائدات متزايدة، وتؤدي إلى زيادات سريعة في الدخل. ونتيجة للاستثمار المتواضع الذي تخصصه بلدان الجنوب في مجال البحث والتطوير، تجد تلك البلدان من الصعب عليها مواكبة خطى هذه التطورات. ويبدو التفاوت بين قدرات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على إنتاج المعرفة العلمية والتقنية، واستخدام هذه المعرفة في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كمشكلة رئيسية تواجه المجتمع الدولي. كما أن الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أصبحت سببا هاما في زيادة اتساع هوة الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ومن المرجح أن يستمر تزايد هذه

الفجوة إذا لم تتمكن البلدان النامية من المشاركة بنشاط في تطوير الصناعات الجديدة القائمة على تطبيق المعرفة والتكنولوجيا.

٤ - وتنطوي أوجه التقدم في مجال التكنولوجيا على مخاطر ومظان، بل تنطوي على آثار قد تكون مدمرة على وجه الخصوص من حيث تأثيرها على البيئة. ومن المرجح أن يكون للعلم والتكنولوجيا، أكثر من أي وقت مضى، تأثير كبير على الطريقة التي يجري بها استخدام وتقاسم موارد الأرض بين سكانها. ولذلك تبدو المعرفة العلمية كمصدر رئيسي للقوة والنفوذ وعنصر حاسم في تحديد قدرة كوكبنا على الاستدامة والتكهن باحتمالات المستقبل بالنسبة للبشرية. وينطوي هذا التحدي على ضرورة وضع استراتيجية مناسبة من أجل تعزيز التعاون الدولي في ميدان العلم والتكنولوجيا.

٥ - وإننا نشعر بقلق بالغ لأن دور الأمم المتحدة، التي منحت ولاية في مؤتمر فيينا لعام ١٩٧٩ لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، يزداد تهميشا على مدى الأعوام.

٦ - وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تفيد الأحكام الواردة في إطار اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والمتعلقة بنقل التكنولوجيا، منتجي المعرفة التكنولوجية ومستعمليها بشكل متبادل، وينبغي أن تيسر نقل جميع التكنولوجيات اللازمة إلى البلدان النامية. وإزاء مخاطر زيادة التهميش التكنولوجي للجنوب، قررنا أن نجعل العلم والتكنولوجيا بندا ذا أولوية على جداول الأعمال الوطنية وفي مجال التعاون بين بلدان الجنوب. كما أننا نعتزم تقديم الموضوع من جديد كبند رئيسي على جدول أعمال التنمية الدولية، حيث أن العلم والتكنولوجيا يمكن أن يساعدا الجنوب في التصدي بفعالية أكبر للتحديات التي تواجه بلدانه.

٧ - ونحن ندرك أن هناك عددا من العوائق يمنع البلدان النامية من اغتنام فرص الاستفادة من العلم والتكنولوجيا، ومن بينها الافتقار إلى الموارد اللازمة لإنتاج المعارف التقليدية واستغلالها، ولا سيما معارف المجتمعات الأصلية، وعدم الاعتراف بالمعرفة التقليدية في التنمية التكنولوجية وتسجيلها كبراءات اختراع، وعدم توافر الهياكل الأساسية للمعرفة والتكنولوجيا والتكاليف الباهظة للحصول عليهما وصغر حجم الوفورات الناتجة عنهما، بما فيها التحديات الناتجة عن تغير دور الدولة، وظهور براءات الاختراع التي تعزز احتكارات الشركات وتقلل بالتدريج من الأهمية التي يحظى بها العلم والتكنولوجيا على جدول أعمال التنمية الدولية.

ونحن، رؤساء الدول والحكومات، نتعهد بالالتزام، بالقرارات والإجراءات الواردة فيما يلي على الصعيدين الوطني والدولي:

١) تعزيز وتطوير المعرفة والتكنولوجيا في الجنوب

- بالعمل من أجل بلوغ هدف محو الأمية وتعزيز مفهوم التعليم للجميع مدى الحياة، عن طريق اتخاذ خطوات لتعزيز التعليم الأساسي، وضمان التركيز بوجه خاص على تعزيز تعليم الفتيات، والتعليم العالي، وتعزيز البنية التعليمية الأساسية وأساليب التعليم غير النظامية؛

- بالعمل من أجل مواجهة عوائق البنية الأساسية وسائر العوائق التي تصادف نشر المعرفة من قبيل توفير الكهرباء والنقل وتحسين مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلا عن إيجاد السبل المناسبة لإزالة العوائق على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، عند الاقتضاء؛

- بتخصيص موارد كافية، من بينها موارد في الميزانيات الوطنية، من أجل زيادة سبل وصول الأطفال والشباب بوجه خاص إلى التعليم على المستويين الأساسي والعالي، وتعزيز قطاعي العلم والتكنولوجيا في بلداننا وزيادة النسبة المئوية المخصصة من الناتج القومي الإجمالي لتطوير البحث في ميدان العلم والتكنولوجيا؛

- بنشر تقارير وطنية على أساس سنوي تقدم بيانات عن القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية وقائمة بالباحثين الوطنيين في الميادين المختلفة للعلم والتكنولوجيا؛

- بإقامة شبكات للمؤسسات البحثية في مجال العلم والتكنولوجيا على الصعيد الوطني، وتعزيز إقامة صلات أوثق بين الجامعات والمؤسسات البحثية والصناعة والعلماء. وينبغي أن تعمل هذه الشبكات على إشراك الأفراد والحكومات والقطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني وعلماء الجنوب المقيمين في الشمال وأن تساعد في إقامة الصلات بينهم؛

- بالتعاون فيما بيننا، باعتبارنا بلدان الجنوب، في مجال تبادل الخبرات، والتعاون مع الآخرين الموجودين بيننا الذين يتمتعون بميزة تنافسية في مجالات من قبيل، الهندسة الأحيائية، والاتصالات، والاتصال والإدارة والإنتاج والتعليم والنقل والمصارف وتطوير البرمجيات؛

- باتخاذ قرار بإنشاء جائزة لمجموعة السبعة والسبعين في مجال العلم والتكنولوجيا يجري منحها لأفراد من بلدان الجنوب ممن يبلون بلاء حسنا في مجال العلم والتكنولوجيا؛

- بتعزيز إنشاء صناديق لرؤوس الأموال المشاريعية في بلداننا، لتعزيز الصناعات القائمة على العلم والمعرفة.

٢) تشجيع مؤسسات الجنوب على الشروع في مبادرات أخرى لتعزيز المعرفة والتكنولوجيا في البلدان النامية

- بإقامة صندوق استئماني لتعزيز المعرفة والتكنولوجيا في الجنوب. ويمكن أن تقدم الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات الأخرى أموال بدء تشغيل الصندوق على أساس طوعي. وينبغي أن يتخذ رئيس مجموعة السبعة والسبعين إجراء لإنشاء هذا الصندوق الاستئماني، وأن يقدم تقريرا بشأنه إلى الاجتماع الوزاري المقبل؛

- بإنشاء اتحاد للمعرفة والتكنولوجيا يضم ممثلين من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الأخرى ذات الصلة، يجتمع على أساس دوري من أجل تشجيع مشاريع الجنوب المشتركة في ميدان العلم والتكنولوجيا. وينبغي لرئيس مجموعة السبعة والسبعين أن يتخذ إجراء لإنشاء هذا الاتحاد وأن يقدم تقريرا بشأنه إلى الاجتماع الوزاري المقبل؛

- بتشجيع المنظمات العلمية والمؤسسات البحثية، في مجال العلم والتكنولوجيا في بلدان الجنوب، على توسيع نطاق الزمالات وبرامج التدريب في بلدان الجنوب وإقامة تحالفات استراتيجية دينامية مع الحكومات والمؤسسات الخاصة والعامة والجامعات والمختبرات والمجتمع المدني؛

- باستغلال الإمكانية التي تتيحها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل تنمية الجنوب عن طريق اتباع سياسات وتدابير تضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتعزيز شبكات تكنولوجيا المعلومات على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية، وذلك عن طريق إقامة صلات مع شبكات المعلومات العالمية؛

- بإقامة شبكة فيما بين بلدان الجنوب، لربط مؤسسات البحث والتطوير وسائر مراكز الخدمة الممتازة من أجل تعزيز جهود بلدان الجنوب الرامية إلى وضع برامج استراتيجية للبحث والتطوير في تلك البلدان في مجال تطوير الأمصال والعقاقير وعمليات التشخيص لمعالجة الأمراض المعدية الرئيسية في الجنوب، مثل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية، والوقاية منها؛

- بأن تقرر النظر، في أقرب وقت ممكن، في إمكانية عقد مؤتمر رفيع المستوى لبلدان الجنوب معني بالعلم والتكنولوجيا بغية وضع استراتيجيات عالمية وسياسات واضحة في بلدان الجنوب للنهوض بالعلم والتكنولوجيا.

٣) تسخير إمكانيات الموارد البشرية، ومنها إمكانيات المغتربين من بلدان الجنوب، لصالح البلدان النامية ومواجهة التحديات المرتبطة باستنزاف العقول

- بتهيئة الظروف في بلداننا من أجل اجتذاب مواردنا البشرية الهامة والإبقاء عليها؛

- بتشجيع نقل المهارات فيما بين بلدان الجنوب، وفي هذا الصدد نحث على تعزيز تطبيق برنامج متطوعي الأمم المتحدة لنقل المهارات بين بلدان الجنوب؛

- بتشجيع المنظمات البحثية والعلمية من بلدان الجنوب على فتح فروع لها في البلدان المتقدمة النمو. ويمكن تشجيع العلماء والمتخصصين والدارسين والباحثين المغتربين من الجنوب على إدارة هذه الفروع؛

- بدعوة رئيس مجموعة السبعة والسبعين، بتنسيق وثيق مع الفروع ذات الصلة التابعة للمجموعة، إلى اتخاذ الخطوات الضرورية من أجل تشجيع إقامة مشاريع فرعية، مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة في ميدان الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا الإحيائية. وستتيح هذه المشاريع للعلماء والمتخصصين الذين يعملون في بلدان الجنوب ويعيشون فيها فرص التفاعل مع زملائهم من العلماء في الشمال دون أن يتركوا بلداننا بصفة دائمة، كما تتيح اتخاذ مبادرات أخرى لتبادل الخبرات والمعرفة من أجل عولمة المعرفة والتعليم.

٤) تهيئة بيئة دولية وطيدة لضمان إمكانية وصول الجنوب إلى المعرفة والتكنولوجيا وتعزيز الدور المحوري للأمم المتحدة في إزالة العقبات المختلفة التي يواجهها الجنوب في الحصول على المعرفة والتكنولوجيا

- بدعوة رئيس مجموعة السبعة والسبعين، بالتنسيق مع الفروع المختلفة التابعة للمجموعة، إلى العمل على تعزيز لجنة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتعزيز اتخاذ الترتيبات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اليونسكو واللجان الإقليمية، والتي تتناول المعارف والتكنولوجيا، وتعزيز ترتيبات النظر سنويا في مسائل العلم والتكنولوجيا ضمن لجان الأمم المتحدة ذات الصلة.

- الدعوة إلى زيادة التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا لتمكين البلدان النامية من المشاركة في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة ووضع برامج لاستخدام العلم والتكنولوجيا كوسيلة لتحقيق التنمية؛

- بزيادة الاستثمار العام في تسخير التكنولوجيات لأغراض التنمية، والسعي إلى ضمان نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط تفضيلية، ودعوة البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية إلى اتباع سياسات وبرامج تهدف إلى ضمان تمكين البلدان النامية من الاستفادة بدرجة كبيرة من أوجه التقدم في التكنولوجيات المملوكة للقطاع العام والقطاع الخاص على السواء؛

- بالعمل على إعمال أحكام المادتين ٧ و ٨ من اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، التي تيسر نشر ونقل التكنولوجيات واستكشاف الفوائد التي يمكن أن تحققها للبلدان النامية، ولا

سيما أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان النامية إلى إجراء مشاورات، قبل الاجتماعات الدولية المتعلقة باستعراض اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بغية اتخاذ موقف موحد في هذا الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تبذل جهود لضمان أن الاتفاقات المقبلة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة توسع نطاق الأحكام الخاصة بنقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية بشروط ميسرة وتفضيلية؛

- بدعوة رئيس مجموعة السبعة والسبعين إلى بحث إمكانية صياغة مقترحات لضمان أن تودي اتفاقات حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة إلى تعزيز تنمية البلدان النامية، بما في ذلك إمكانية وضع مدونة لقواعد السلوك لجميع البلدان تيسر إمكانية وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات بشروط تساهلية وتفضيلية وتيسر نشرها ونقلها إليها من البلدان المتقدمة النمو؛

- بالعمل من أجل التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقيات، والاتفاقات المختلفة لضمان عدم تسجيل براءات تستند إلى المعرفة التقليدية بجميع جوانبها، بما فيها معارف المجتمعات الأصلية إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة عن علم من البلدان النامية المعنية بشأن تقاسم الفوائد معها باعتبارها مكنز هذا التنوع البيولوجي والمعرفة التقليدية. وبالعمل من أجل الوفاء بالحاجة الواضحة والملحة المتعلقة بتوفير الحماية الفعالة إلى التنوع البيولوجي الأصلي الذي تطور على مدى آلاف السنين وتوسيع نطاق هذه الحماية، لضمان ارتداد الفوائد من أصحاب البراءات إلى مطوريه الأصليين؛

- بتعزيز هيئات الأمم المتحدة التي تتناول العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تعزيز خطة عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، المعتمدة في عام ١٩٧٩؛

- بتسهيل سبل الوصول الشامل إلى التكنولوجيات الملائمة والمأمونة والرخيصة، والعقاقير الأساسية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز وسائر الأمراض المعدية ومعالجة هذه الأمراض، من أجل وقف أثرها المدمر على البشر وعلى الاقتصادات في البلدان النامية.

رابعاً - التعاون بين بلدان الجنوب

١ - إن التعاون بين بلدان الجنوب أداة مهمة للغاية لتطوير وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلدان النامية ولتحقيق التنمية، كما أنه أحد الوسائل التي تكفل المشاركة المنصفة والفعالة للبلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. لقد أصبح التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية جزءا لا يتجزأ من العلاقات المتبادلة بين بلدان الجنوب، ووسيلة مهمة لتعزيز تبادل الأفكار، والخبرة، والمعرفة، وأوجه التقدم

العلمي، والمهارات والخبرة الفنية عبر نطاق واسع من القطاعات. ولا يزال هذا التعاون يمثل وسيلة رئيسية لصياغة المواقف المشتركة في المحافل الدولية بشأن المسائل ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية.

٢ - ومنذ إنشاء مجموعة السبعة والسبعين في عام ١٩٦٤، قمنا بصياغة عدد من البرامج والاستراتيجيات وخطط العمل من أجل تحقيق التعاون بين بلدان الجنوب. ونسلم بأن حركة عدم الانحياز، بوصفها المنهاج الرفيع الآخر لبلدان الجنوب، قد اعتمدت أيضا عددا من البرامج العملية المنحى لبلدان الجنوب. وتشكل هذه الوثائق معا، فلسفة شاملة وإطارا للعمل يهدفان إلى تعزيز نمط مكثف للتعاون بين بلداننا في نطاق واسع من المجالات من قبيل التجارة والاستثمار والتعاون التقني والتصنيع والطاقة والأغذية والزراعة والتكنولوجيا.

٣ - ونحن مقتنعون، في ظل البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة التي تتأثر بشكل ملحوظ بعملية العولمة، بأن الحاجة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب هي الآن أكبر من أي وقت مضى. بيد أننا نلاحظ أنه رغم وجود نمط متزايد من التعاون فيما بين بلداننا، فإن التقدم المتحقّق على مر السنين لا يتناسب مع الطبيعة الشاملة التي تتسم بها الالتزامات الواردة في شتى الإعلانات وبرامج العمل. كما أن عدم فعالية المتابعة والتنفيذ تحول دون استغلال إمكانات التعاون بين بلدان الجنوب استغلالا تاما. وقد أدى ذلك أيضا إلى تخفيف أثر وفعالية هذا التعاون في السنوات الأخيرة. ونحن نعيد تأكيد استمرار أهمية وصلاحية التعاون بين بلدان الجنوب في ضوء التمايز المتزايد الحاصل بين البلدان النامية فيما يتعلق بمستوى التنمية. وتوفر الاتصالات والتفاعلات المتزايدة أساسا إضافيا لزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤ - ونؤكد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا بسبب احتياجاتها الخاصة لكي تتمكن من المشاركة والاستفادة بشكل فعال من برامج التعاون الاقتصادي والاجتماعي فيما بين البلدان النامية في جميع ميادين هذا التعاون.

٥ - ومع اتجاه القرارات المتخذة في المحافل المتعددة الأطراف على الصعيد العالمي نحو التأثير مباشرة على البلدان النامية، فإن ثمة ضرورة قصوى لأن تعمل بلداننا على تعزيز زيادة التعاون وتنسيق الجهود.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد أهمية التجمعات والترتيبات الاقتصادية دون الإقليمية والإقليمية في الجنوب يتيح ديناميات قوية لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. كما توفر الخبرات والمعرفة الإنمائية المتنوعة القائمة في البلدان النامية، فضلا عن تماثل الاحتياجات والمشاكل فرصا لزيادة التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والدولي فيما بين البلدان النامية. وثمة حاجة لاستغلال إمكانات هذه الترتيبات استغلالا تاما.

٧ - ونحن مقتنعون بأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بوصفها اتفاقية إنمائية، تُشكل إطارا ملائما لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية، وأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يُسهم في تنفيذ هذه الاتفاقية. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد منهاجي العمل في المنتدى الأفريقي الآسيوي الثاني (نيامي، ١٩٩٨) وفي منتدى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (باماكو، ٢٠٠٠) بوصفهما مساهمة كبيرة في تنفيذ الاتفاقية.

٨ - وحيث إن القضاء على الفقر وعدم كفاية إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ما زالا يشكلان تحديات رئيسية تواجه معظم بلدان الجنوب، فإن القطاع الاجتماعي يقدم أوجه تكامل حقيقية توفر، حسب الاقتضاء، نطاقا وإمكانية واسعة للتعاون المتبادل الفعال من خلال تقاسم الخبرات والموارد والقدرات المؤسسية فيما بين البلدان النامية.

نحن، رؤساء الدول والحكومات، نتعهد بالالتزام بالقرارات والإجراءات الواردة فيما يلي:

١) تجديد الجهود من أجل حفز التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب وتوسيع نطاقهما بغرض التعجيل بالنمو الاقتصادي والتنمية في الجنوب

- بالنظر في زيادة تعميق وتوسيع نطاق النظام العالمي للأفضليات التجارية من أجل زيادة آثاره، من خلال دراسة الطرق المحتمل أن تؤدي إلى ترشيد عملية التفاوض خلال دورة المفاوضات الثالثة بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية؛

- باستعراض تنفيذ النظام العالمي للأفضليات التجارية وأدائه وتأثيره داخل البلدان النامية بغية تعميقه وتوسيع نطاقه. وندعو رئيس مجموعة السبعة والسبعين أن يقوم، بالتنسيق مع فرع حنيف، بعقد اجتماع استشاري حكومي دولي في أسرع وقت ممكن وأن يطلب إلى الأونكتاد الإسهام في هذه العملية؛

- بدعوة رئيس مجموعة السبعة والسبعين إلى أن يقوم، بالتشاور مع رئيس غرفة التجارة والصناعة التابعة للمجموعة، بعقد اجتماع استثنائي خلال العام الجاري، لاستعراض أداء الغرفة وطرائق عملها وولاياتها وأداء هياكلها الفرعية، وأن يضع برنامجا محددا لعمل الغرفة، وأن يقدم بصفة منتظمة تقريرا إلى رئيس المجموعة عن أنشطة الغرفة. ويطلب أيضا إلى رئيس المجموعة أن يقدم تقارير منتظمة إلى الاجتماع الوزاري لمجموعة السبعة والسبعين عن أنشطة الغرفة؛

- بتعزيز الطرائق والآليات الحالية للتعاون بين بلدان الجنوب، بوسائل منها إقامة التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، مع القيام، عند الاقتضاء، بتعزيز هذه الطرائق وإعادة تكييفها؛

- بتكثيف التعاون والتكامل الثنائي، ودون الإقليمي، والإقليمي والأقاليمي فيما بين البلدان النامية بالنسبة لجميع وسائل النقل؛

- بتشجيع البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية على زيادة تعزيز تعاونها وتآزرها، من خلال تنفيذ الترتيبات والاتفاقات القائمة المبرمة فيما بينها بشأن المرور العابر والترتيبات والاتفاقات الجديدة التي يمكن إبرامها، والنظر في إمكانية إجراء ترتيبات جديدة من أجل تعزيز كفاءة تجارة المرور العابر وزيادة تدفقها دون الإضرار بمصالح البلدان التي تتدفق تجارة المرور العابر عبرها. وفي هذا الصدد، تم التأكيد بشدة على أهمية عقد اجتماع وزاري بشأن النقل العابر.

- بدعوة رئيس مجموعة السبعة والسبعين إلى أن يشجع القيام بصفة منتظمة بتنظيم منتدى للأعمال التجارية وسوق للتجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب، وأن يتخذ الخطوات العاجلة الضرورية لتحديد مكان أول سوق للتجارة والاستثمار وأول منتدى للأعمال التجارية اللذين سيُعقدان في عام ٢٠٠٢؛

- بزيادة فعالية تسخير أوجه التكامل الصناعي فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تشجيع اتخاذ المبادرات العملية في مجال الصناعة بمشاركة البلدان المعنية، بغية زيادة القدرة الإنتاجية والقيمة المضافة في البلدان النامية وتشجيع تعزيز الاستثمار بين بلدان الجنوب. وندعو، في هذا السياق، رئيس مجموعة السبعة والسبعين إلى أن يسعى، عند الطلب، إلى الحصول على دعم وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا الشأن.

٢) تعزيز التعاون في المجال النقدي والمالي

- بمواصلة استعراض اقتراح إنشاء صندوق النقد لبلدان الجنوب، وصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الجنوب، وصندوق معادلة أسعار السلع الأساسية لبلدان الجنوب، داخل إطار عملية استعراض دراسة جدوى مبادرة مصرف الجنوب التي اتخذتها مجموعة السبعة والسبعين في عام ١٩٨٣ بوصفها اتفاقا ماليا مبتكرا للجنوب يرمي إلى إنشاء الأسواق الرأسمالية وتيسير التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب، وندعو رئيس المجموعة إلى أن يقدم تقريرا عن هذه المسألة إلى الاجتماع الوزاري المقبل لمجموعة السبعة والسبعين؛

- بالقيام، على الصعيد الوطني، بإعداد الترتيبات المؤسسية لتطوير وتعزيز الأسواق الرأسمالية في بلدان الجنوب؛

- بإقامة الصلات بين البورصات وأسواق السندات الثانوية في المناطق التابعة للجنوب.

٣) توطيد التعاون في تشجيع التنمية الاجتماعية، بما في ذلك تعزيز بناء القدرات والموارد البشرية

- بتبادل الخبرات بشأن:

'١' الرعاية الصحية الفعالة والميسرة للفقراء، لا سيما الرعاية الصحية الأساسية، والتخطيط السكاني، وبرامج التعليم، لا سيما التعليم الأساسي، التي يجري وضعها في الجنوب استنادا إلى المهارات والموارد المحلية، وبشكل يتواءم مع شتى احتياجات المجتمعات؛

'٢' الترتيبات المبتكرة، بما في ذلك مراكز الخبرة المنشأة في الجنوب من أجل توسيع نطاق نشر واستخدام المعرفة الموجودة في الجنوب في ميدان التنمية الاجتماعية؛

'٣' البرامج الناجحة التي تركز على الشباب والأطفال والنساء.

'٤' إعداد الترتيبات وتقديم الحوافز بغرض جذب المزيد من رؤوس الأموال، لا سيما في الصناعات الدوائية، لزيادة إجراء البحوث الرامية إلى إيجاد وسائل علاج بتكلفة معقولة للأمراض المتفشية في الجنوب؛

'٥' اتخاذ المزيد من الإجراءات لتشجيع شتى الأشكال البديلة للطب المعروفة في الجنوب؛

- بدعوة الحكومات الوطنية إلى تجميع ونشر المتاح لدى البلدان من المعلومات والخبرات المستكملة لتيسير زيادة التفاعل والربط الحاسوبي فيما بين البلدان النامية في جميع مجالات التنمية الاجتماعية؛

- بالسعي بنشاط أكبر إلى تنفيذ اتفاقات التعاون التقني بين بلدان الجنوب المبرمة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، وندعو الحكومات الوطنية إلى تبادل المعلومات بشأن ما طبقته بنجاح من مخططات التعاون التقني؛

- بدعوة الدول الأعضاء إلى القيام، حسب الاقتضاء، بالتشاور بشأن مواقفها وتنسيق هذه المواقف قبل حضور الاجتماعات العامة السنوية التي تعقدها جميع المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة.

٤) تشجيع التعاون والترتيبات المتعددة الأطراف الرامية إلى توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب

- بدعوة البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين إلى الإسهام في توسيع نطاق موارد صندوق بيريز- غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وفقا للقرار ذي الصلة الذي اتخذه الاجتماع الوزاري السنوي الحادي والعشرون لمجموعة السبعة والسبعين

المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بنيويورك، وندعو رئيس المجموعة إلى أن يقوم، بالتعاون مع رئيس لجنة خبراء صندوق بوريز - غيريرو، بتكثيف الجهود المبذولة مع البلدان النامية والمنظمات الدولية ذات الصلة والقطاع الخاص من أجل تعزيز عملية توسيع نطاق الصندوق، وندعو رئيس المجموعة إلى أن يقدم تقريرا عن المسألة إلى الاجتماع الوزاري المقبل لمجموعة السبعة والسبعين؛

- بدعوة البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو إلى الإسهام بسخاء في الصندوق الاستئماني للتعاون بين بلدان الجنوب التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغرض دعم وتعزيز وتنفيذ المشاريع والمبادرات المشتركة بين بلدان الجنوب التي اعتمدها مؤتمر قمة الجنوب الذي عقدته مجموعة السبعة والسبعين، وندعو رئيس المجموعة ومدير البرنامج الإنمائي إلى تقديم تقرير إلى الاجتماع الوزاري القادم لمجموعة السبعة والسبعين عن هذه المسألة؛

- رئيس مجموعة السبعة والسبعين إلى اتخاذ الخطوات الضرورية للقيام، بالتعاون مع وحدة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بنشر تقرير سنوي عن التعاون بين بلدان الجنوب يتضمن، فيما يتضمن، برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي نفذتها الدول الأعضاء، ويشمل قائمة بمراكز التنسيق الوطنية التي تضطلع بالمسؤولية عن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

- بتشجيع وحدة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على إنشاء شبكة بين مراكز التنسيق التابعة للبلدان النامية، في إطار إنشاء شبكة متعددة الأبعاد للمعلومات المتعلقة بالتنمية؛

- تنشيط دور لجان العمل المختلفة التابعة لمجموعة السبعة والسبعين العاملة في شتى ميادين التعاون على الوجه المنصوص عليه في برنامج عمل كراكاس، وندعو رئيس المجموعة إلى اقتراح الآليات والترتيبات اللازمة لتحقيق هذا الغرض؛

- بدعوة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز وحدة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفها مركز تنسيق الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، من خلال المحافظة على هويتها المستقلة وتوفير موارد كافية لكفالة قيامها بتنفيذ قرارات مؤتمر قمة الجنوب تنفيذا تاما في مجال اختصاصها، ولتمكينها من تنفيذ ولاياتها ومسؤولياتها ذات الصلة؛

- دعوة رئيس مجموعة السبعة والسبعين إلى إجراء مشاورات ملائمة لتعيين مكان مناسب لعقد الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، التي ستعقد خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ بأفريقيا، وكفالة عقد اجتماعات

منتظمة للجنة وتقدم تقرير إلى الاجتماع الوزاري المقبل لمجموعة السبعة والسبعين عن هذه المسألة؛

- بتشجع زيادة الاستعانة بالخبراء من البلدان النامية في البرامج والمشاريع التي تقوم بتنفيذها منظومة الأمم المتحدة في البلدان النامية، وندعو رئيس المجموعة إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع اتخاذ إجراء في هذا الصدد؛

- بضمان تعيين وتقييم احتياجاتنا وقدراتنا وتعريف البلدان النامية الأخرى بها على النحو السليم لتشجيع أوجه التكامل وزيادة التعاون بين بلدان الجنوب؛

- بتشجع البلدان النامية الشريكة، على أن تتخذ، في سياق قائمة المشاريع الواردة في المرفق الأول، خطوات للتبكير بتنفيذ هذه المشاريع. وفي هذا الصدد، فإننا ندرس إنشاء حافظة مفتوحة للمشاريع على أساس مستمر؛

- بدعوة البلدان النامية إلى تشجيع اتخاذ المزيد من المبادرات المتعلقة بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي تعزيزا للتنمية الاقتصادية؛

- بدعوة المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو إلى زيادة تشجيع وتيسير التعاون بين بلدان الجنوب من خلال الاتفاقات الثلاثية؛

- بدعوة البلدان النامية إلى مواصلة بذل المزيد من الجهود لتعزيز الدعم المؤسسي المقدم للتعاون بين بلدان الجنوب من أجل تعظيم إمكانات هذا التعاون فيما بين البلدان النامية إلى أقصى حد ممكن؛

- نقرر عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب سنة ٢٠٠٣ ودعوة رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم تقارير منتظمة إلى الاجتماع الوزاري القادم لمجموعة الـ ٧٧ بشأن هذه المسألة؛

- العمل على تنفيذ مناهج العمل لبلدان أفريقيا وآسيا ولبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على النحو المشار إليه في الفقرة ٦ أعلاه، ودعوة المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه الكامل لهذه المبادرات التي تتسم بالكفاءة وبفعالية التكاليف.

خامساً - العلاقات بين الشمال والجنوب

١ - يساورنا قلق بالغ بشأن الحالة الراهنة لعلاقات الشمال والجنوب وتراجعي التزام البلدان المتقدمة النمو بالتعاون الدولي لدعم التنمية، الذي كان سمة مميزة لتلك العلاقات قبل عقد الثمانينات. ولم تحقق فترة ما بعد الحرب الباردة، وما انطوت عليه من وعود باغتنام نتائج إحلال السلام، لتحقيق آمال وتطلعات العالم النامي. بل شهدنا على النقيض ضعفا في التزام البلدان المتقدمة النمو بالتعاون الدولي لدعم التنمية. كما أننا نلاحظ مع القلق تناقص درجة الالتزام بتعددية الأطراف الذي كان له أيضا أثر سلبي على التعاون الدولي من أجل التنمية. واستمر مستوى تمويل التنمية لأغراض المساعدة المتعددة الأطراف، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، ينخفض في حقيقة الأمر من سنة إلى أخرى رغم زيادة الازدهار الذي يشهده الشمال.

٢ - ونلاحظ أيضا مع القلق تهميش دور الأمم المتحدة في صنع القرارات في المسائل الاقتصادية الدولية الرئيسية، وانتقال عملية صنع هذه القرارات إلى مؤسسات بريتون وودز التي تتحكم فيها البلدان المتقدمة النمو تحكما حقيقيا بفعل نظام التصويت المرجّح، وإلى منظمة التجارة العالمية التي سعت فيها هذه البلدان إلى مواصلة تطبيق إجراءات غير شفافة وحصرية في صنع القرارات مما يلحق الضرر بمصالح البلدان النامية. وقد أثرت هذه التطورات سلبا على المناخ اللازم لمواصلة الحوار البنّاء والفعال بين الشمال والجنوب من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي.

٣ - وإننا نعتقد عن وعي أن إنشاء نظام اقتصادي دولي مستقر وداعم للتنمية يتوقف بصورة أساسية على تجديد الحوار الفعال بين الشمال والجنوب بغية تفعيل التعاون الدولي في مجال التنمية وإقامة هياكل عالمية لصنع القرارات الاقتصادية تتسم بقسط متزايد من الديمقراطية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذا التعاون ينبغي أن يتحقق على النحو الذي تراه البلدان النامية عادلا ونزيها ويؤدي إلى تقوية الإرادة السياسية لدى جميع البلدان لإجراء حوار بنّاء يقوم على الإحساس بالمشاركة وتقاسم المسؤوليات المشتركة والمتميزة في الوقت نفسه والمنفعة المتبادلة والتكافل الحقيقي.

٤ - ونعتقد في هذا الإطار أن الحوار المتجدد بين الشمال والجنوب ينبغي أن يستهدف غايتين رئيسيين هما، إعادة التركيز على التنمية في العلاقات الدولية الراهنة وضرورة إصلاح الخلل في تسيير النظام الاقتصادي الدولي الذي يرجح بشكل واضح كفة الدول المتقدمة النمو على كفة الدول النامية.

٥ - وحتى يكون لعلاقات الشمال والجنوب دور أكثر حيوية وأهمية في الاقتصاد العالمي، يتعين علينا أن نقيّم بشكل أوفى ما يعترض إقامة هذه العلاقات من عقبات. وسنقيّم أيضا قدراتنا ومكامن قوتنا بهدف وضع استراتيجيات تمكّننا من مواجهة هذه التحديات بفعالية.

٦ - وينبغي في سياق الحوار بين الشمال والجنوب، إيلاء اهتمام خاص لحل المشاكل الحرجة للبلدان النامية، مثل القيود المفروضة على التجارة العالمية والتي تعرقل التنمية، وتقلب النظام المالي الدولي وعدم استقراره والتخفيض العنيف للتدفقات المالية ذات الشروط والأحكام التفضيلية إلى بلدان الجنوب؛ واتساع الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب؛ والدين الخارجي المقلق للبلدان النامية والتوزيع غير المنصف للغاية للدخل العالمي بما يضر بمعظم الاقتصادات الهشة.

٧ - وينبغي إيلاء المراعاة التامة في عملية العولمة أو أية مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الزراعة للاهتمامات والاحتياجات خاصة للبلدان النامية التي يغلب على اقتصاداتها الطابع الزراعي بما في ذلك الأمن الغذائي والعمالة الريفية.

٨ - واعترافا منا بأن الأمن الغذائي من المسائل المهمة فإننا ندعو إلى التنفيذ العاجل للقرار الوزاري المتخذ في مراكش بشأن التدابير المتعلقة بما يحتمل أن تترتب على برنامج الإصلاح من آثار سلبية على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

٩ - وحتى ينتعش الاقتصاد العالمي، لا بد من استعادة الثقة في النظام التجاري الدولي وإتاحة فرص جديدة لبلدان الجنوب تكفل لها الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تولي المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف اهتماما خاصا للبعد الإنمائي في ترتيبات التجارة الدولية. كما ينبغي أن يترسخ بقوة في نظام التجارة المتعددة الأطراف مبدأ عدم المعاملة بالمثل، والمحافظة على المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وتنفيذها تنفيذا تاما.

١٠ - ونُشدد في إطار تعزيز علاقات الشمال والجنوب على ضرورة أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بإلغاء القوانين والأنظمة التي تتسبب في آثار ضارة تتجاوز حدود تلك البلدان، وغيرها من أشكال الإجراءات الاقتصادية القسرية التي تتخذ من طرف واحد وتتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ نظام التجارة المتعددة الأطراف.

١١ - ونعرب أيضا عن قلقنا العميق إزاء ما يترتب على الجزاءات الاقتصادية من آثار على السكان المدنيين والقدرة الإنمائية في البلدان المستهدفة ولذلك فإننا نحث المجتمع الدولي على استنفاد جميع الأساليب السلمية قبل اللجوء إلى الجزاءات، التي ينبغي ألا ينظر فيها إلا كملجأ أخير. ويجب ألا تُنشأ هذه الجزاءات، عند اللزوم، إلا في انسجام كامل مع ميثاق الأمم المتحدة بأهداف بينة وإطار زمني واضح وأحكام تنص على المراجعة المنتظمة، وشروط دقيقة لرفعها وألا تستخدم مطلقا كشكل من أشكال العقاب أو الانتقام.

١٢ - ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الإغارة الجوية ضد مصنع الشفاء للمستحضرات الصيدلانية في السودان بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨. ونسلم بما كان لهذا العمل من تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعني ونعرب عن تضامننا ودعمنا المستمرين لمطالبته بالنظر في المسألة بشكل عادل ومنصف وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ونحن، رؤساء الدول والحكومات، نتعهد بالالتزام بالقرارات والإجراءات الواردة فيما يلي:

١) إنشاء شراكة جديدة بين الشمال والجنوب لتعزيز توافق الآراء بشأن المسائل الرئيسية في العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية

- بتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب. وندعو، تحقيقا لذلك، رئيس مجموعة السبعة والسبعين إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإبلاغ اهتمامات المجموعة ومصالحها دون إبطاء إلى شركائنا في العالم المتقدم النمو، بوسائل من ضمنها اجتماعات مجموعة الثمانية، والشروع في اتخاذ الإجراءات الملائمة لتعزيز التدابير الدولية القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة بالتنسيق مع التجمعات الأخرى من الجنوب؛

- بالإيعاز إلى الفريق الاستشاري الرفيع المستوى للشخصيات البارزة من بلدان الجنوب، بأن يقوم، لدى إعداد تقريره عن العولمة وآثارها على البلدان النامية، بإدراج تقييم شامل للحوار بين الشمال والجنوب؛

- بالسعي إلى إعداد استراتيجية دولية شاملة تسهم في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المتناقصة، وتحقق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو بنهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتكفل أيضا، في إطار هذا الهدف، تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا والسعي إلى بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نموا بحلول سنة ٢٠٠٠؛

- بالسعي إلى الإلغاء الفوري للديون التي يضر استمرارها بالبلدان النامية، والتأكيد من جديد على ضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة الدين الأجنبي للبلدان النامية، يراعي الأسباب الهيكلية للمديونية ويحول دون تكرار حدوث هذه الظاهرة في المستقبل. وإننا، في هذا الصدد، نولي أولوية خاصة لتهيئة الظروف الملائمة في جميع أنحاء العالم لكبح جماح التقلبات المالية، وكفالة إجراء الإصلاحات المؤسسية اللازمة وإعادة تنشيط التدفقات المالية وغيرها من سبل تمويل التنمية إلى بلدان الجنوب؛

- وإننا نرحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا عام ٢٠٠١، على النحو الذي أذنت به الجمعية العامة للأمم المتحدة ونؤيده تأييدا تاما. وفي هذا الصدد، نشجع جميع البلدان، والمنظمات الدولية والصناديق والبرامج والمؤسسات المالية الدولية على المشاركة بصورة فعالة في العملية التحضيرية للمؤتمر حتى يتسنى للمؤتمر تحقيق نتيجة ذات مغزى يمكن تنفيذها؛

- بالسعي إلى تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية تفضي إلى التنفيذ التام لاتفاقات جولة أوروغواي، ولا سيما تطبيق وتعزيز التدابير ذات الصلة بالمعاملة الخاصة والتفضلية للبلدان النامية، ونظام الأفضليات المعمم، والتطبيق الملائم لجميع مبادئ نظام التجارة الحرة المتعددة الأطراف بما في ذلك كفالة عالمية هذه التجارة؛

- بالسعي إلى إدخال القطاع الزراعي في القواعد العادية لمنظمة التجارة العالمية، ومعالجة المشكلات الخاصة بالاقتصادات التي يغلب عليها الطابع الزراعي واقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

- باتخاذ التدابير اللازمة، لزيادة إدماج القطاع الزراعي في قواعد منظمة التجارة العالمية، حتى يتسنى معالجة المشاكل التي تنفرد بها الاقتصادات النامية التي تغلب عليها الزراعة، والاقتصادات الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

- بمواصلة العمل على تشجيع الاقتصادات الرئيسية في الشمال، ولا سيما مجموعة الثمانية على تعزيز تنسيق واتساق سياساتها الاقتصادية الكلية مع أهداف التنمية في الجنوب؛

- بدعم الإصلاحات التي ينبغي أن تؤدي إلى إنشاء هيكل مالي جديد يكفل للبلدان النامية المشاركة التامة في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الدولية، ويكفل الاستقرار والشفافية والأداء الديمقراطي للنظام المالي الدولي؛

- بالسعي لكفالة إدماج جميع البلدان بصورة فعلية في نظام التجارة الدولية، بما في ذلك إدماجهم عن طريق تطوير قدرات العرض لدى البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا، والتغلب على مشكلة الديون وتهيئة الظروف في بلداننا لاجتذاب التدفقات المالية المناسبة، ومن ضمنها المساعدة الإنمائية الرسمية، وإجراء الإصلاحات المؤسسية وتقليل التقلبات المالية؛

- بالسعي إلى أن تكون عملية تمويل إعادة جدولة الديون أو إلغائها متأتية من موارد إضافية، وألا تجري على حساب الأشكال الأخرى من المساعدات الإنمائية الرسمية؛

- بالعمل على تحقيق العضوية الشاملة لمنظمة التجارة العالمية في أقرب وقت ممكن بغية تعزيز نظام التجارة المتعددة الأطراف. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي توفير المساعدة الملائمة للبلدان النامية التي تسعى إلى الانضمام للمنظمة. وينبغي أن تعرض على هذه البلدان شروط لا تتجاوز التزامات البلدان النامية وأقل البلدان نموا الأعضاء في منظمة التجارة الدولية، أو تكون غير ذات صلة بتلك الالتزامات. ونحث جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على الكف عن إخضاع الطلبات المقدمة من البلدان النامية إلى شروط مفرطة ومرهقة. ونؤكد بناء على ذلك الحاجة إلى

وجود عملية شفافة ومبسطة وسريعة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتنسجم مع قواعدها ونظمها؛

- بدعوة الأونكتاد إلى أن يقوم بالتعاون الوثيق مع فرع حنيف بوضع وتنفيذ برنامج يرمي إلى تطوير أدوات السياسة التجارية التي من شأنها تعزيز البعد الإنمائي داخل نظام التجارة المتعدد الأطراف؛

- بتأييد التوصل إلى حل للمشاكل البيئية الخطيرة، يستند إلى الاعتراف بالدين الإيكولوجي للشمال ومبدأ تقاسم المسوولیات المتميزة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو، وإبراز ضرورة تأمين إمكانية الحصول على الموارد والتكنولوجيات المالية الملائمة بشروط تفضيلية، وذلك لكفالة تحقيق التنمية المستدامة على النحو المنصوص عليه في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

٢) استعادة الدور المركزي للأمم المتحدة في المسائل الاقتصادية العالمية، وفي التنمية والتعاون الدولي

- بدعوة رئيس مجموعة السبعة والسبعين إلى إدخال مسألة دور الأمم المتحدة في المسائل الاقتصادية العالمية والتنمية والتعاون الدولي في مشروع جدول أعمال الاجتماعات الوزارية السنوية للمجموعة، وفي جداول أعمال الفروع التابعة لها؛

- بدعوة الأونكتاد، بالنظر إلى التوسع الكبير في أنشطة الشركات عبر الوطنية، بما في ذلك تزايد عمليات الدمج الضخمة بين الشركات في البلدان المتقدمة النمو وكذلك عمليات الحيازة العابرة للحدود في البلدان النامية، إلى مراقبة هذه الأنشطة وتحليل ما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية على الجنوب وذلك لزيادة المنافع المحتملة منها إلى أقصى حد ممكن وتخفيف آثارها السلبية المحتملة إلى أقصى حد ممكن؛

- بأن تُحدَّد مساهمة الشركات عبر الوطنية في النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة عن طريق استراتيجياتها العالمية التي تتميز بالسعي إلى تحقيق المزيد من التنافس والأرباح أكثر من أي وقت مضى. ولا يتسق هذا الوضع بالضرورة مع توليد العمالة وتحقيق أهداف التنمية في العديد من البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ومن أجل تحقيق توازن بين الخطط التجارية للشركات عبر الوطنية والأهداف الإنمائية للبلدان النامية، فإننا ندعو الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية إلى القيام كل في مجال اختصاصه، بدراسة تأثير أنشطة الشركات عبر الوطنية على البطالة وعلى القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. وندعو أيضا الشركات عبر الوطنية إلى إدماج الأهداف الإنمائية للبلدان النامية المضيفة في استراتيجياتها التجارية.

سادساً -المتابعة المؤسسية

١ - لم يفقد إنشاء أمانة لمجموعة السبعة والسبعين أهميته، على نحو ما أوصت به الاجتماعات الوزارية واجتماعات الأفرع التابعة للمجموعة، غير إن إعداد هيكل سليم لإدارة شؤون مجموعة السبعة والسبعين بات يمثل أولوية بالغة الأهمية. ومع أن الترتيب الفضفاض الحالي نجح في تحقيق مستوى معقول من الدعم لأنشطة رئيس المجموعة وأعضائها ككل، فإن الوقت قد حان لكي نعتمد ترتيبا أكثر إحكاما لإدارة شؤون المجموعة في ضوء التحديات المتعددة الجوانب التي تواجه البلدان النامية في الوقت الراهن، واتساع نطاق جداول أعمال الأمم المتحدة خلال العقدين الأخيرين. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نقرر تعزيز الترتيب الحالي لمكتب رئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك، حسبما طلب قبل عقدين في برنامج عمل كاراكاس، وعلى نحو ما أوصى به الاجتماع الوزاري السنوي الحادي والعشرون لمجموعة السبعة والسبعين المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في نيويورك، والاجتماع السادس والعشرون لرؤساء ومنسقي أفرع المجموعة المعقود في جنيف في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وذلك بغية تطوير الهياكل الحالية لمكتب رئيس مجموعة السبعة والسبعين وتحويلها إلى أمانة تنفيذية مصغرة.

٢ - من أجل تمكين رئيس مجموعة السبعة والسبعين من أن يضطلع في أقرب وقت ممكن بعملية تعزيز الهياكل الحالية لمكتب رئيس المجموعة نقرر تحصيل اشتراك سنوي قدره ٠٠٠ ٥ من دولارات الولايات المتحدة ودعوة البلدان التي بوسعها أن تساهم بقدر أكبر إلى أن تفعل ذلك*.

٣ - ندعو رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى القيام، في حدود إطار زمني مناسب، باستعراض تكامل وتوافق مختلف برامج العمل للتعاون بين بلدان الجنوب التي اعتمدتها مختلف تجمعات ومنظمات بلدان الجنوب. ومن أجل تحقيق الانسجام في مواقف بلدان الجنوب، هناك حاجة إلى استكشاف المجالات التي يمكن فيها تحقيق التعاضد مع مراعاة برنامج العمل الذي قدمه فريق الاقتصاديين التابع لحركة بلدان عدم الانحياز والمجموعات الأخرى من الجنوب.

٤ - نقرر، كترتيب عاجل، إنشاء صندوق خاص يهدف إلى توفير ١٠ ملايين دولار على الأقل لتقديم مزيد من المساعدة في تنفيذ ومتابعة القرارات التي اعتمدها مؤتمر قمة الجنوب. ويمكن للبلدان الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والبلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة النمو ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الأخرى المعنية وشركاء التنمية الآخرين، مثل القطاع الخاص والمؤسسات، تقديم تبرعات إلى هذا الصندوق. وفي هذا الصدد، ندعو رئيس مجموعة السبعة والسبعين إلى تقديم تقرير للاجتماع الوزاري القادم للمجموعة بشأن اختصاصات الصندوق وسبل تشغيله.

---

* أحيلت هذه الفقرة دون تعديل إلى الجلسة العامة لكبار المسؤولين للنظر فيها.

٥ - ندعو الاجتماع السنوي لرؤساء/منسقي فروع مجموعة الـ ٧٧ لسنة ٢٠٠٠ إلى النظر في سبل ووسائل تحسين آليات التنسيق فيما بين الفروع، وذلك لتعزيز الترتيبات الراهنة من أجل النهوض بمواقف المجموعة في منظومة الأمم المتحدة، وتقديم تقرير عن مداولاته ومشاوراته إلى الاجتماع الوزاري القادم لمجموعة الـ ٧٧.

٦ - نقرر وضع برنامج للبحوث بوسائل، من ضمنها، إقامة صلات منتظمة مع مؤسسات البحوث في بلدان الجنوب التي تتوفر لديها قدرة على إجراء تحليلات واسعة النطاق تكون لها صلة مباشرة بأعمال مجموعة السبعة والسبعين، مع التشديد على ضرورة زيادة أعمال مؤسسات البحوث الحالية في الجنوب إلى أقصى حد ممكن بغية تعزيز القدرات المؤسسية لإجراء البحوث المتوافرة لمجموعة الـ ٧٧.

٧ - نقرر إنشاء أفرقة خبراء يعملون بصفتهم الشخصية، للقيام باستعراض جداول أعمال المؤتمرات الرئيسية المتعددة الأطراف والتعليق عليها، وذلك لتقديم التوجيه بشأن أغراض وأهداف البلدان النامية كما ينبغي أن تنعكس في نتائج مثل هذه المنتديات.

٨ - ندعو رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى وضع آلية للرصد والتحليل والتحديد والإدارة والمتابعة والتقييم للتحقق من فعالية مشاريعها ومبادراتها المنفذة في بلدان الجنوب، مثل استعراضات منتصف المدة وتحديد الأطر الزمنية المطلوبة لتنفيذ المشاريع في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية. وينبغي أن تنظر هذه الآلية في تحليل مبادرات التعاون التي تتضمن حافظة المشاريع، المنصوص عليها في الفصل الرابع من التعاون بين بلدان الجنوب (رقم ٤ النقطة ١٠) ومختلف مصادر التمويل الممكنة، بغية تحديد وإدارة تدبير الأموال اللازمة لتنفيذها. ويشمل هذا الفرص المتاحة داخل بلداننا سواء بالعملات الصعبة أو بالعملة المحلية أو الخدمات التقنية أو عينا وما إلى ذلك؛ وما تقدمه المنظمات الحكومية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية والمانحون من البلدان المتقدمة النمو؛ والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية والقطاعان الخاص والأكاديمي.

٩ - ندعو لجنة خبراء صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني إلى أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع رئيس مجموعة السبعة والسبعين، برصد اعتماد سنوي من موارد كل دورة مشاريع يضطلع بها الصندوق لتعزيز تنفيذ قرارات مؤتمر قمة الجنوب في مختلف القطاعات ذات الصلة، مع مراعاة المبادئ التوجيهية الموضوعة لاستخدام هذا الصندوق.

١٠ - نقرر عقد مؤتمر قمة الجنوب الثاني لمجموعة السبعة والسبعين في عام ٢٠٠٥، وندعو رئيس مجموعة السبعة والسبعين إلى اتخاذ التدابير اللازمة وتقديم تقارير في هذا الصدد إلى الاجتماعات الوزارية السنوية لمجموعة السبعة والسبعين.